

Distr.: General  
2 July 2020  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 1 تموز/يوليه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطتين اللتين قدمهما السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيدة سوزانا سيركين، مديرة السياسات وكبيرة المستشارين في منظمة "أطباء من أجل حقوق الإنسان"، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، إستونيا، ألمانيا (بالنيابة عن ألمانيا وبلجيكا)، إندونيسيا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالجلسة المعقودة عن طريق التداول بالفيديو بشأن الحالة في الشرق الأوسط (سورية) يوم الإثنين، 29 حزيران/يونيه 2020. وقد أدلى ممثلا الجمهورية العربية السورية وتركيا ببيانين أيضا.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 2 نيسان/أبريل 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/273)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصدر نصوص هاتين الإحاطتين وهذه البيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كريستوف هويسغن  
رئيس مجلس الأمن



## المرفق الأول

## بيان وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكونك

حتى صباح اليوم، أكدت السلطات الحكومية السورية تسجيل 256 حالة إصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في سورية، بما في ذلك تسع حالات وفاة. وسُجلت ست حالات في الشمال الشرقي، بما في ذلك حالة وفاة واحدة. ويمثل ذلك زيادة في عدد الحالات المسجلة بأكثر من أربعة أضعاف منذ إحاطتي الأخيرة (انظر S/2020/427). وحتى الآن، تظل الأعداد الإجمالية لحالات العدوى، لحسن الحظ، منخفضة. غير أنه يجب قراءة هذه الأرقام بحذر لأن الاختبارات تظل محدودة للغاية. وقد أُجري حتى الآن ما يزيد قليلاً على 8 000 اختبار. وعلاوة على ذلك، يمكننا أن نرى حجم المخاطر التي تنتظرنا مما حدث مؤخراً في أماكن أخرى من المنطقة، بما في ذلك في إيران والمملكة العربية السعودية، ولا سيما في اليمن.

وتواصل الأمم المتحدة دعم تدابير التأهب والاستجابة لمكافحة كوفيد-19 في جميع أنحاء سورية، بما في ذلك زيادة القدرات على إجراء اختبارات. ولكن لا تزال هناك ثغرات كبيرة، بما في ذلك في معدات الوقاية الشخصية والإمدادات الخاصة بإدارة الحالات الطبية وفيما يتعلق بالقدرة على العزل والحجر الصحي.

إن النظام الصحي السوري غير مستعد لتقشي المرض على نطاق واسع. وليس علينا سوى إلقاء نظرة على اليمن لنرى مدى السرعة التي يمكن بها لكوفيد-19 أن يتسبب في انهيار نظام صحي دمرته سنوات من الحرب. وحتى مع استمرار انخفاض عدد الإصابات المسجلة، فإن خطر تقشي الجائحة على نطاق أوسع يزيد من حدة التراجع الاقتصادي ويقيد الاستجابة الإنسانية. وقد تكون لذلك عواقب وخيمة في جميع أنحاء المنطقة، وليس في سورية فحسب.

وإزاء هذه الخلفية، سأطلع المجلس اليوم على ثلاثة مجالات: أولاً، التكلفة البشرية للتراجع الاقتصادي؛ وثانياً، الوضع في شمال غرب سورية؛ وثالثاً، الاستجابة الإنسانية الجارية من داخل سورية، بما في ذلك المساعدات المقدمة عبر خطوط التماس.

إن أسعار الأغذية والأدوية والوقود وغيرها من السلع الأساسية ترتفع في جميع أنحاء البلد. وأدى تقلب سعر الصرف إلى تراجع قيمة الليرة السورية خلال الأشهر الستة الأخيرة بمقدار يفوق تراجعها خلال السنوات التسع الأولى من الأزمة.

وفي هذا الشهر، عدل المصرف المركزي سعر الصرف الرسمي من 704 ليرات إلى 1 256 ليرة مقابل دولار الولايات المتحدة - وهو ما يعني خفض قيمتها بنسبة 78 في المائة. وانخفض سعر الصرف غير الرسمي إلى أدنى مستوى له على الإطلاق، حيث بلغ 3 120 ليرة مقابل الدولار.

وقد وصلت أسعار الأغذية إلى مستويات غير مسبوقة. وتبين مراقبة السوق من جانب برنامج الأغذية العالمي حدوث زيادة بنسبة 200 في المائة في متوسط سعر سلة الأغذية الوطنية منذ العام الماضي. ولم يعد عدد متزايد من السوريين قادرين على إعالة أنفسهم وأسرهم. ويشير الكثيرون منهم إلى اضطرارهم للاستدانة وإلى أنهم يأكلون كميات أقل من أجل البقاء على قيد الحياة. وحسبما أحطت المجلس علماً في أيار/مايو، فإن برنامج الأغذية العالمي يقدر الآن أن 9.3 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وهذا أعلى مستوى يُسجل في سورية على الإطلاق، وهو في تزايد.

وتشير التقديرات إلى أن 4.6 ملايين من الأطفال والحوامل والمرضعات بحاجة إلى المساعدة الغذائية وإلى أن 3.7 ملايين من هؤلاء في حاجة ماسة للمساعدة. ونقدر أن نصف مليون طفل تقريبا دون سن الخامسة يعانون من التقزم - وهي حالة من المرجح أن تؤثر بشكل لا رجعة فيه على نموهم البدني والمعرفي. وفي جميع أنحاء البلد، يخبرنا الناس الذين ناضلوا على مدار تسع سنوات من النزاع المدمر بأنهم وصلوا الآن إلى نقطة الانهيار.

وأشير مرة أخرى إلى التأكيدات العلنية من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بأن برامج الجزيئات التي يفرسانها فيما يتعلق بسورية لا تحظر تدفق الإمدادات الإنسانية ولا تستهدف الأدوية والأجهزة الطبية. وأرحب بالتزام الجانبين بتطبيق الإعفاءات لأغراض إنسانية بصورة كاملة وسريعة. وأكرر نداء الأمين العام من أجل رفع الجزيئات التي يمكن أن تقوض قدرة البلدان على التصدي للجائحة.

ويساورني القلق بصفة خاصة إزاء الحالة في الشمال الغربي، حيث يحتاج ما يقدر بـ 2.8 ملايين شخص - 70 في المائة من سكان المنطقة - إلى المساعدة الإنسانية. وأدى التشريد الجماعي لقرابة مليون شخص في وقت سابق من هذا العام والمصاعب الاقتصادية الجديدة، التي تفاقمت بسبب الأثر الإقليمي لكوفيد-19، إلى جعل المدنيين في الشمال الغربي من بين أكثر الفئات ضعفاً في البلد.

وتشكل الأسر النازحة ثلثي السكان الحاليين في الشمال الغربي. ويتركز هناك الغالبية العظمى من النازحين الذين يحتمون في مواقع الملاذ الأخير. ومواقع الملاذ الأخير هي ما نسميه المخيمات والعشوائيات التي لا ترقى حتى إلى معايير الحد الأدنى للمأوى والمياه والصرف الصحي في حالات الطوارئ. وفي الأسبوع الماضي، اقتلعت العواصف المطيرة والفيضانات في ريف إدلب مئات الخيام وجرفت البقية الباقية من أغراض العديد من الناس. وفي تلك البيئة، ارتفعت معدلات سوء التغذية خلال الشهور الماضية، وهو أمر لا يثير الدهشة. ويعاني ما يقرب من ثلاثة من بين كل 10 أطفال في الشمال الغربي دون سن الخامسة من التقزم.

وفي إطار العمليات عبر الحدود، التي أذن بها المجلس بموجب القرار 2504 (2020)، عبرت 1 781 شاحنة مساعدات الحدود من تركيا إلى شمال غرب سورية في أيار/مايو. ومعظم تلك المعونات المنقولة عبر الحدود هي مواد غذائية، تكفي لـ 1.3 مليون شخص شهريا. ومع ذلك، فإن أعدادا متزايدة باطراد من الأطفال والرضع يصلون إلى مراكز التغذية وقد بدت عليهم علامات سوء التغذية المزمن والحاد. وتقول الأمهات اللواتي يصلن إلى تلك المراكز إنه لم يعد بمقدورهن منذ فترة طويلة شراء المواد الغذائية الأساسية والأدوية، مما جعلهن يعتمدن حصرا على الطرود الغذائية التي يجري إيصالها عبر الحدود. ويقول البعض أيضا إنهم يطهون الحشائش لتكملة الحصص الغذائية. لقد بلغ بهن اليأس هذا المستوى.

وأود أن أتكلم بوضوح عن هذه النقطة - إن المستويات الحالية للمساعدة المقدمة عبر الحدود لا تكفي بالمرّة. ولا يزال الشمال الغربي يواجه أزمة إنسانية كبرى. وينبغي مواصلة تعزيز العمليات عبر الحدود. ومن شأن عدم تمديد الإذن بإيصال مساعدات عبر الحدود أن يوقف عمليات الأمم المتحدة الجارية حاليا. ومن شأن ذلك أن ينهي عمليات الأمم المتحدة لإيصال الأغذية والدعم المقدم إلى مراكز التغذية. ومن شأنه أن يسبب المعاناة والموت.

وكما يذكر الأمين العام في تقريره الأخير (S/2020/576)، فإن الجهود ستستمر لإيصال المساعدة عبر خطوط التماس إلى الشمال الغربي. ولكن ببساطة يستحيل، في الوقت الراهن، تكرار ما يتم إيصاله من خلال العمليات العابرة للحدود بتقديم المساعدة عبر خطوط التماس.

وقد أحرز تقدم في التخطيط لتنفيذ مهمة عبر خطوط التماس إلى إدلب، كانت معلقة منذ نيسان/أبريل عندما توقفت تحركات الأمم المتحدة المتجهة إلى الشمال الغربي بسبب المخاوف من الإصابة بعدوى كوفيد-19. وقد استؤنف تخطيطنا التشغيلي الآن ونمضي فيه قدما مع الدراسة المتأنية لتلك المخاطر، فضلا عن البيئة الأمنية المعقدة. ويجري وضع صيغة نهائية لمفهوم العمليات ليتم تشاطرها مع الأطراف.

ويذكر تقرير الأمين العام كذلك أن استمرار العمليات عبر الحدود يتطلب تجديدا لإذن معبري باب السلام وباب الهوى الحدوديين لمدة 12 شهرا إضافيا. وثمة حاجة إلى كلا المعبرين الحدوديين لمواصلة عمليات الإيصال. وعلى الرغم من أن طاقة باب السلام في الشحن العابر أقل من طاقة باب الهوى، فإن باب السلام يوفر إمكانية وصول مباشر إلى مناطق شمال حلب التي تستضيف بعض أكثر تجمعات النازحين اكتظاظا في البلد. ويعيش نحو 1.3 مليون شخص في المناطق التي يمكن الوصول إليها من باب السلام، حيث يشكل النازحون نسبة 62 في المائة منهم.

أنتقل الآن إلى عملية المساعدات الضخمة المستمرة من داخل سورية. لقد أوصلت العمليات الإنسانية داخل سورية، في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2020، مساعدات إنسانية إلى أكثر من 5.5 ملايين شخص، بما في ذلك مساعدات عبر خطوط التماس إلى الشمال الشرقي. ويشمل ذلك تقديم مساعدة غذائية إلى 3.2 ملايين شخص ودعم تغذوي لنصف مليون طفل وتوفير خدمات المياه والصرف الصحي الحيوية لـ 1.3 مليون شخص وإجراء 4 ملايين إجراء طبي و 2.5 مليون دورة علاجية.

ووسعنا نطاق المساعدة الإنسانية النقدية بسبب الحالة الاقتصادية المتدهورة. وقد تم خلال هذا العام حتى الآن توزيع أكثر من 40 مليون دولار نقدا وفي شكل قسائم على الأشخاص الأشد ضعفا، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة والأسر المعيشية وحيدة الوالد وكبار السن.

كما تدعم اليونيسف والشركاء التربويون الطلاب الذين يحضرون حاليا امتحاناتهم الوطنية في جميع أنحاء البلد عن طريق إعداد مراكز امتحانات آمنة وتنفيذ تدابير وقائية من كوفيد-19. ويواصل آلاف الطلاب التنقل عبر خطوط التماس إلى المناطق الحكومية، منضمين إلى ربع مليون من أقرانهم لحضور امتحاناتهم الوطنية. وأرجو لجميع الطلاب الذين يقومون بذلك حاليا في جميع أنحاء سورية التوفيق في امتحاناتهم.

وأرسلت منظمة الصحة العالمية شحنتين من الإمدادات الطبية إلى الشمال الشرقي برا، بالإضافة إلى استمرار عمليات الإيصال عن طريق الجو. ولكن بعد مرور أكثر من خمسة أشهر على رفع معبر اليعربية من بين المعابر المسموح باستخدامها، لم يصل توزيع مواد منظمة الصحة العالمية الطبية إلى غالبية المرافق التي كانت تعتمد في السابق على الإمدادات عبر الحدود.

وكما ذكر الأمين العام في استعراضه للمساعدة عبر خطوط التماس وعبر الحدود في شباط/فبراير (S/2020/139)، وكما أكد في تقريره السابع والستين عن الحالة الإنسانية في سورية، يلزم الجمع بين المزيد من سبل الوصول عبر الحدود وعبر خطوط التماس للحفاظ على مستويات المساعدة الإنسانية الحالية في

الشمال الشرقي، ويُفضل زيادة تلك المساعدة. وفي حال عدم اتخاذ خطوات كافية لكي تتم عمليات التسليم عبر خطوط التماس بشكل فعال - وفي غياب موافقة الحكومة السورية أو البلدان المجاورة على استخدام معابر حدودية آمنة ومجدية من الناحية اللوجستية للوصول إلى الشمال الشرقي - قد يتعين على مجلس الأمن أن يأذن للأمم المتحدة وشركائها المنفذين باستخدام نقاط عبور إضافية.

ولا يزال هناك نحو 90 000 شخص في مخيمات النازحين المكتظة في الشمال الشرقي، بما في ذلك مخيم الهول. وحوالي 58 000 منهم أطفال من أكثر من 60 بلدا مختلفا. وقد أعربت المفوضة السامية باشلييه في الأسبوع الماضي عن قلقها من أنه ليس بمقدور الآلاف منهم العودة إلى بلدانهم التي يحملون جنسياتها أو بلدانهم الأصلية. وأنا أشاركوها دعوة الدول إلى تحمل المسؤولية عن رعاياها، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

إن عملياتنا الإنسانية في سورية تعتمد بشكل كبير على شركائنا في الخطوط الأمامية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الوطنية والهلال الأحمر العربي السوري. وأدعو جميع الأطراف إلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية وحماية جميع المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك العاملون في المجال الإنساني وأصولهم، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

كما إن المساعدات الإنسانية التي نقدمها في جميع أنحاء سورية تعتمد على دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك المساعدات التي يقدمها دول الجوار في المنطقة التي تستضيف ملايين اللاجئين. وسيعقد غدا مؤتمر بروكسل الرابع بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة، وسنطلب استمرار ذلك الدعم الحاسم.

وقد أبلغ الاتحاد الروسي الأمم المتحدة في 23 حزيران/يونيه بأنه لن يشارك بعد الآن في نظام الإخطارات الإنسانية الذي تستخدمه الأمم المتحدة وشركاؤها في المساعدة الإنسانية لتبادل المعلومات مع أطراف النزاع. وسنواصل مناقشة الوضع مع شركائنا في العمل الإنساني في سورية ومع الاتحاد الروسي. ويهدف الإخطار الإنساني إلى تيسير إيصال المساعدة الإنسانية بأمان عن طريق إبلاغ أطراف النزاع بالمنشآت والتحركات التي تؤدي وظيفة إنسانية. وسواء شاركت أطراف النزاع في نظام الإخطار الإنساني أم لا، فإنها تظل ملزمة بالقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والحيطة.

ينتهي سريان قرار مجلس الأمن 2504 (2020) خلال 11 يوما. وسأختتم بياني بتكرار نداء الأمين العام، ونداءاتي العديدة، بتمديد الإنز بالنقل عبر الحدود. فهذا الإنز يوفر شريان حياة لملايين المدنيين في شمال غرب سورية. ولا يمكننا الوصول إليهم من دونه.

## المرفق الثاني

## بيان مديرة السياسات وكبيرة المستشارين في منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان، سوزانا سيركين.

أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم هذه الإحاطة إلى المجلس بشأن الأزمة الإنسانية في سورية.

إنها لحظة تاريخية لعمل المجلس، إذ أنه يواجه جائحة عالمية ويسمع النداءات المتزايدة من أجل مستقبل من السلام والأمن الدوليين، يقوم على احترام حقوق الإنسان والمساواة والعدالة للجميع. وهذه الروح هي التي أنشأت الأمم المتحدة وهذه الهيئة بعد الحرب العالمية الثانية. إن أكبر جائحة منذ تأسيس المنظمة تمثل نداء عاجلا موجها إلى ضمير مجلس الأمن.

اسمي سوزانا سيركين وأنا مديرة السياسات في منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان - وهي منظمة غير حكومية دولية تستفيد من الخبرة العلمية والطبية في الدفاع عن حقوق الإنسان. وقد ظللنا نوثق بدقة انتهاكات القانون الدولي الإنساني في سورية ونصدر تقارير عنها على مدى السنوات التسع الماضية.

وقد مر أقل من عام على آخر إحاطة قدمتها للمجلس بشأن الهجمات على العاملين الصحيين والمرافق الصحية في سورية والآثار المدمرة لتلك الجرائم على صحة وحياة الناس هناك (انظر [S/PV.8589](#)). إن الأزمة الإنسانية في سورية اليوم ترتبط ارتباطا لا ينفصم بسلوك الحكومة السورية خلال النزاع. وعلى الرغم من أن جميع أطراف النزاع ارتكبت انتهاكات، فإن تدمير الحكومة المتعمد للمرافق الصحية وتجريمها للرعاية الصحية واستهدافها للمهنيين الصحيين وتشريدتها القسري لملايين النساء والرجال والأطفال أمر لا مثيل له.

فلم يعان أي نظام صحي في العالم من استهداف أكثر عنفا ومنهجية مما عاناه النظام الصحي السوري. فعندما تقتل طبية، فإنك تهاجم مرضاها. وعندما تقتل ممرض، فإنك تهرب المجتمع المحلي. وقد كان ذلك، وفق تحليلنا، جزءا من استراتيجية الحكومة السورية لتحطيم روح السوريين الذين يعارضون النظام الوحشي عن طريق سحق رعايتهم الصحية.

وفعلت الحكومة السورية وحلفاؤها، بما في ذلك الاتحاد الروسي في السنوات الأخيرة، ذلك الأمر تحديدا مرارا وتكرارا منذ بداية النزاع في عام 2011. وقد تحققت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان من وقوع 595 هجوما فرديا على أكثر من 350 مرفقا على مدى السنوات التسع الرهيبة تلك. وتشكل تلك الهجمات مجتمعة جرائم ضد الإنسانية. إن هذه حصيلة قائمة ومحزنة وهي تشكل تحديا لواجبات المجلس. ونخشى، في ظل الإفلات من العقاب الواسع الانتشار، أن يستمر هذا العدد في الارتفاع نظرا لهشاشة وقف إطلاق النار الحالي والتصاعد الأخير في الأعمال العدائية في شمال حماة وجنوب إدلب.

لقد تغير الكثير في عالمنا في العام الماضي. ولكن السلوك الأساسي لأطراف النزاع لم يتغير. وقد واصلت حكومتا سورية وروسيا، الممثلتان في اجتماع المجلس اليوم، الاستهزاء بالقوانين والمعايير الدولية من أجل تحقيق منفعة عسكرية.

وزدهرت ظاهرة الإفلات من العقاب حيث فشلت الدبلوماسية. والمساءلة على نحو مجد عن القائمة الطويلة من الجرائم المرتكبة تكاد تكون منعدمة. وسيظل من المشين لموقف مجلس الأمن أنه فشل مرارا

وتكرارا في إحالة جرائم النزاع السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية، المؤسسة الأساسية التي تشكل الملاذ الأخير عندما تكون المساءلة عن أخطر الجرائم التي عرفتها البشرية منعدمة بشكل صارخ. وعلى الرغم من أن الطريق إلى العدالة قد يكون طويلا، فإننا نعلم أن هناك المزيد من السبل للقيام بالمساءلة الجنائية. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، تستخدم وثائق الانتهاكات الجسيمة في محاكم وطنية ذات ولاية قضائية عالمية لإعداد المزيد من القضايا القانونية وإعطاء الأمل للضحايا.

وخلال الأشهر الأربعة الماضية، رأينا الحالة في عالمنا تتقلب رأسا على عقب بسبب مرض الفيروس التاجي (COVID-19). فقد وضع الوباء على المحك حتى أكثر النظم الصحية تجهيزا وأدى إلى خسائر غير مسبوقه، ولم يسلم منه أي بلد. ولكن بعد سنوات من النزاع، يتعرض السكان السوريون أكثر من غيرهم لآثار كوفيد-19. وفي شمال غرب وشمال شرق سورية، وتلبية الاحتياجات الصحية الأساسية فيهما مهمة شاقه، سيكون انتشار كوفيد-19 كارثياً. ورغم أن الحالات المبلغ عنها ما زالت منخفضة، فإن وصول فيروس كورونا إلى مخيمات المشردين داخليا والمراكز السكانية الكثيفة في هذه المناطق مسألة وقت فقط.

وعلى الرغم من إيصال المساعدات عبر الحدود على مستوى قياسي إلى شمال غرب سورية، لا تزال الاحتياجات الإنسانية شديدة، والنظام الصحي ليس قوياً بما فيه الكفاية ولا يحظى بما يكفي من الدعم للاستجابة الفعالة للتقشي الخطير لكوفيد-19. والاحتفاظ وسوء التغذية وأوجه النقص المستمرة في مجالات المياه والصرف الصحي والموظفين الطبيين المؤهلين والموارد الطبية الأساسية - من الأكسجين إلى معدات الوقاية الشخصية - كلها عوامل من المرجح أن تؤدي إلى انتشار الفيروس كالنار في شمال غرب البلد. ووفقاً لمنظمة MedGlobal، ونتيجة للنزوح والهجمات على مرافق الرعاية الصحية في شمال غرب سورية، لا يوجد في المتوسط سوى 0.14 طبيب لكل 1000 شخص، مقارنة بـ 1.3 لكل 1 000 في بقية أنحاء البلد.

والحالة في الشمال الشرقي حرجة أيضاً. فأوجه النقص في المعدات والإمدادات الطبية في منطقة تستضيف مليوني شخص تثير الصدمة حقا. وازدادت حدة الثغرات منذ أن أزال المجلس معبر اليعربية، الذي ينقل المعونة الصحية الحيوية من العراق إلى الشمال الشرقي. ووفقا لما ذكرته المنظمات غير الحكومية في الشمال الشرقي، هناك 11 من المرافق الصحية المعرضة لخطر الإغلاق أو التعطيل الشديد لخدماتها، في حين أن 86 مرافقا آخر تواجه نقصا في المستلزمات الصحية الأساسية التي كانت الأمم المتحدة تزودها بها عادة عبر معبر اليعربية.

ومن الواضح أن المعونة عبر الخطوط لم تعوض عن خسارة القناة، على الرغم من التحسينات الأخيرة. إن توقع المجلس من حكومة مسؤولة عن إشعال وإدامة واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في عصرنا أن تغير موقفها وتقوم بتيسير الحصول على المعونة بحسن نية ممارسة لخداع الذات.

وقد حذرنا شركاؤنا في سورية من نقص الموارد الذي يواجهونه ومن استحالة سن تدابير مخففة فعالة في المخيمات الحدودية المكتظة والمدن الأهلة بالسكان. وحذرونا - كما حذروا مجلس الأمن - من الانهيار الوشيك لنظام الرعاية الصحية الضعيف لديهم ومن احتمال فقدان مئات الآلاف من الأرواح. إن هؤلاء الأطباء والممرضين والمسعفين ضحوا بسنوات من حياتهم تحت تهديد القنابل والرصاص، وقاسوا اضطهاد غير مقبول وخسارة لا يمكن أن تخطر على بال، من أجل إنقاذ أكبر عدد ممكن من الأرواح. وكما قال لنا أحد الأطباء السوريين:

”لقد متنا ألف مرة بسبب الهجمات الكيميائية والبراميل المتفجرة والصواريخ والجوع والتعذيب والبرد القارس“.

والآن، بعد تسع سنوات من نزاع نُفذ بوحشية، فإنهم منهكون جسدياً ونفسياً ويفتقرون إلى أبسط الموارد لحماية أنفسهم ورعاية مرضاهم، ويواجهون واحداً من أكبر التحديات حتى الآن. وقال لنا طبيب من بلدة في غربي حلب مؤخراً: ”كل ما يمكننا القيام به هو الدعاء لمرضانا“. والمجلس يعلم أنه يستطيع، بل وينبغي له، أن يفعل المزيد - لدعم هؤلاء الأخصائيين الصحيين، والمزيد من أجل تزويدهم بالموارد الحيوية، والمزيد لإعدادهم لمواجهة أحد أكبر التهديدات التي يشهدها العالم في مجال الصحة العامة خلال 100 عام.

وفي هذا السياق، ندعو مجلس الأمن إلى تيسير إيصال المساعدات الإنسانية من خلال جميع القنوات المتاحة، وتجديد قرار تقديم المعونة عبر الحدود لضمان وصول المساعدات المنقذة للحياة إلى 4 ملايين سوري من المحتاجين. وندعو مع المنظمات غير الحكومية الزميلة العديدة المجلس إلى تجديد الآلية لمدة لا تقل عن 12 شهراً، وإعادة الترخيص لمعبر اليعربية الذي أزاله المجلس في كانون الثاني/يناير.

ولا يمكن المبالغة في التأكيد على ضرورة تقديم معونة إنسانية فعالة ومبدئية. لكن المدنيين والأخصائيين الصحيين السوريين يحتاجون أكثر من أي شيء آخر إلى وقف مستمر لأعمال العنف. ويجب على مجلس الأمن ألا يدخر جهداً في الحفاظ على وقف إطلاق النار الحالي وتوسيع نطاقه.

وفي هذا المنعطف التاريخي، الذي نقيم فيه جميعاً أوجه الضعف وأوجه عدم المساواة الصارخة في بلداننا، من الأهمية بمكان أن يولي مجلس الأمن الأسبقية للإنسانية بدلاً من المشاحنات والمزايدات السياسية. ويجب على المجلس ألا يساوم بحياة السوريين وصحتهم. إننا مع زملائنا الذين يعملون من أجل حماية الصحة في جميع أنحاء العالم نناشد أعضاء المجلس أن يفعلوا ما ينبغي فعله، وهو دعم وقف إطلاق النار على نطاق البلد، وهذا أمر ملح جداً خلال جائحة كوفيد-19؛ وأن يتحدوا في تصميمهم على ضمان وصول المساعدات إلى المدنيين المحتاجين أينما كانوا؛ وأن يتكاتفوا من أجل تحقيق سلام مستدام من خلال المساءلة الهادفة في سورية. وأي شيء أقل من ذلك لن يؤدي إلا إلى زيادة وصم سجل مجلس الأمن.

## بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، زهانغ جون

أشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته وأرحب بالسفيرين السوري والتركي في جلسة اليوم. لقد استمعت بعناية إلى ملاحظات السيدة سيركين.

وتود الصين أن تعرب عن قلقها المتزايد إزاء الحالة الاقتصادية والإنسانية في سورية. ونشعر بقلق بالغ إزاء معاناة المدنيين في جميع أنحاء البلد. كما أن الأمين العام يشاطر في تقريره الأخير (S/2020/576) قلقه العميق إزاء التدهور الاقتصادي المتسارع وأثره على أسعار المواد الأساسية للشعب السوري.

فمنذ حزيران/يونيه من العام الماضي، حدثت زيادة بنسبة 200 في المائة في أسعار المواد الغذائية. وبلغت الليرة السورية أدنى مستوى لها مقابل دولار الولايات المتحدة. وقد قدر برنامج الأغذية العالمي أن 9.3 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في سورية. وتسبب وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) في تحد آخر. والصورة الكبيرة للحالة الإنسانية في سورية صورة قاتمة.

فالعامل البارز الذي تسبب في الأزمة الاقتصادية والإنسانية في سورية هو الجزاءات الانفرادية. وقد وجه الأمين العام نداءً واضحاً من أجل إلغاء الجزاءات التي تقوض قدرة البلدان على التصدي للوباء. وردد المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان هذا النداء العالمي.

كما أعربت دول المنطقة عن قلقها إزاء الجزاءات المفروضة على سورية، مؤكدة أن هذه العقوبات قد أثرت بالفعل على اقتصاد المنطقة. ونحث مرة أخرى بقوة البلدان المعنية على رفع هذه الجزاءات.

لقد أجريت بحوث وتحليلات غنية ومقنعة، بما في ذلك من جانب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في كيفية تسبب الجزاءات في العواقب الإنسانية. فعلى سبيل المثال، تؤدي الجزاءات والحصار الاقتصادي إلى زيادة البطالة وانخفاض دخل أسر العاملين علاوة على الحد من المواد الغذائية اللازمة لمن يعولونهم. وندعو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى إيلاء اهتمام أكبر للأثر السلبي للجزاءات على الحالة الإنسانية في سورية وغيرها من البلدان، وإطلاع مجلس الأمن بأخر المستجدات في هذا الموضوع.

وكما ذكرنا مراراً، فإن الحكومة السورية هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحسين الحالة الإنسانية في سورية، بما في ذلك منع واحتواء انتشار جائحة (كوفيد-19). ولا يمكنها التخلي عن دورها هذا. ويسرنا أن نحيط علماً بالتقدم المحرز في العمليات الإنسانية العابرة للحدود. ففي أيار/مايو أرسلت منظمة الصحة العالمية إمدادات طبية برا من اللاذقية إلى الشمال الشرقي، بالإضافة إلى عمليات الإيصال التي استمرت عن طريق الجو. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة والأطراف ذات الصلة أن تركز جهودها أكبر لإزالة العقبات التي تعترض عمليات الخطوط الخارجية وأن تعمل مع الحكومة السورية على استخدام نقاط العبور الخاضعة لسيطرتها وبموافقتها.

وفيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود، نلاحظ أن هذه العمليات لا تزال مطلوبة في سورية، حتى وإن كانت للأطراف المعنية مواقف مختلفة إزاء آلية عبور الحدود. ونعتقد أنه يجب أن تراعى

جميع قرارات المجلس الاحترام الواجب لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية. ونحن على استعداد لمواصلة الاتصال مع الزملاء أعضاء المجلس بشأن هذه المسألة.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للعاملين في المجال الإنساني الذين يقدمون الخدمات إلى المحتاجين وفقا للمبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ الواردة في قرار الجمعية العامة 182/46.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، تؤيد الصين نداءات وقف إطلاق النار الذي دعا إليه الأمين العام ومبعوثه الخاص، وتدعو جميع الأطراف إلى اغتنام هذه الفرصة لتعزيز الحوار السياسي والثقة المتبادلة. وفي الوقت نفسه ينبغي أن نظل يقظين لسعي الجماعات المسلحة والإرهابيين إلى استغلال هذه الفترة لتصعيد الهجمات كما ورد في تقرير الأمين العام. ويجب بذل جهود فعالة وتعاونية وهادفة لمكافحة الإرهاب. أخيرا وليس آخرا، أود أن أعيد تأكيد موقف الصين الثابت في دعم العملية السياسية السورية بقيادة سورية أيضا وهو ما نفعله باحترام كامل لسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

### بيان المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن، خوسيه سنغر وايسنغر

نشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته ونرحب بالسيدة سوزانا سيركين مرة أخرى في مجلس الأمن.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالكثير من العاملين في المجال الإنساني الذين يواصلون تلبية لاحتياجات الشعب السوري، ونعرب عن إعجابنا بعملهم. ومن الواضح بالنسبة للجمهورية الدومينيكية أن أهم دور يمكن أن يقوم به مجلس الأمن الآن يتمثل في تيسير عمل هؤلاء الأبطال الحقيقيين، حتى يتمكنوا من القيام بعملهم في إنقاذ أرواح أولئك الذين تحملوا عواقب هذا النزاع وتعرضوا للإهمال والجوع والتشرد والخوف وأصبحوا يواجهون مصيرا مجهولا مرة أخرى.

ولن نكرر الجمهورية الدومينيكية الآن ما نعلمه جميعا عن الحالة الإنسانية لملايين السوريين. ولكن دعونا نفكر للحظة في ما يمكننا القيام به إزاء هذا الوضع، مع التركيز على احتياجات الشعب وحدها بعيدا عن أي اعتبارات سياسية أو نهج قائمة على المصلحة أو أي مساومة- احتياجات الشعب فحسب. فهل يصعب علينا أن نفعل ذلك؟ وإذا ما اتخذنا هذا النهج فسوف تسهل حماية الخدمات التي يتلقاها السوريون من خلال آلية المساعدة عبر الحدود.

ولنأخذ مثلا واحدا: انعدام الأمن الغذائي. أشار برنامج الأغذية العالمي إلى أن هناك 9.3 مليون شخص يعانون حاليا من انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء سورية. وفي إطار آلية المساعدة عبر الحدود، تمكنت الأمم المتحدة في عام 2020 وحده من الوصول إلى 56 974 أسرة في شمال غرب البلد، حيث قدمت الدعم بهدف تحسين الأمن الغذائي وسبل العيش وحماية وبناء وسائل الإنتاج في مجالي الزراعة والثروة الحيوانية، بما فيها ممتلكات المشردين داخليا. ولا شك أن ضمان استمرارية إنتاج الأغذية وتوافر المنتجات الزراعية والأغذية القائمة عتل المصادر الحيوانية وجعلها ميسورة التكلفة على النطاق المحلي مساهمة هامة أيضا في الوقاية من سوء التغذية بين السكان في المناطق الحضرية والريفية في شمال غرب سورية، وخاصة النساء والأطفال. ويشمل هذا الدعم الهام أيضا بناء قدرات المزارعين والشركاء المحليين وتوفير خدمات الصحة الحيوانية.

وبالتالي فإن آلية المساعدة عبر الحدود في سورية لا تقتصر على المستودعات والصناديق والشاحنات وإيصال المساعدة فحسب، بل تدعم أيضا حياة ومستقبل مئات الآلاف في المناطق الريفية. وتتيح للنساء والأطفال الحصول على خدمات الصحة والتعليم والحماية التي لم تكن لتتوفر لهم لولاها. وقد تحدثت السيدة سيركين للتو عن الأثر المدمر للنزاع على الرعاية الصحية. وباختصار، تمكن الآلية الأشخاص من التغلب على الآثار المدمرة للنزاع، فضلا عن التغلب على عجزنا الجماعي عن حل النزاع بالوسائل السلمية.

وليس هناك بديل عن هذه الآلية الآن، وعلى الأقل بالنسبة للجمهورية الدومينيكية، حتى تتوفر لنا ضمانات استمرار الوصول عبر الحدود إلى الشمال الغربي والشمال الشرقي في الوقت المناسب. ونحن بحاجة إلى ضمانات بأن الوصول عبر الحدود يؤدي إلى تقييمات مستقلة ومحايدة للاحتياجات يعقبها تقديم المساعدة الإنسانية بطريقة قائمة على المبادئ. وعندئذ فقط، كما ذكرنا من قبل، سنتمكن من التحول إلى

نهج متكامل لجميع الطرائق، وهو بالطبع أفضل سيناريو لتلبية الاحتياجات الملحة والكبيرة في سورية. ولا يكفي لذلك اتباع طريقة واحدة.

ونكرر موقفنا الداعي إلى الإذن مرة أخرى مؤقتاً باستخدام معبر اليعربية بسبب التأثير المحتمل للجائحة في الشمال الشرقي من البلد. ونحن مصممون على مواصلة العمل على تجديد آلية المساعدة عبر الحدود في الشمال الغربي لمدة 12 شهراً لدعم إجراءات البرمجة والمشتريات السابقة لعملية كبيرة كهذه. ويستند هذا الهدف إلى الاحتياجات المتزايدة للسكان، بمن فيهم المشردون حتى الآن. ونود أن نذكر في هذا السياق أيضاً بهشاشة الحالة الأمنية.

فلنوحّد جهودنا ولننخذ قرارات محورها الإنسان. ويمكننا فعل ذلك. ولننقّم بالأمر الصحيح.

### بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسون

أعرب عن امتناني لجميع العاملين في المجال الإنساني على الخطوط الأمامية في سورية. وأشكر أيضا وكيل الأمين العام لوكوك والسيدة سيركين على إحاطتهما.

إن مما يبعث الأمل أن نسمع أن عدد حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا في سورية لم يزداد إلى مستويات مقلقة. لكن وكما نعلم وسمعنا مرة أخرى اليوم، فإن الأرقام لا تعطي صورة كاملة وربما تتغير الحالة بسرعة خلال أيام بسبب عدم إجراء الاختبارات. وأكثر الأشخاص عرضة للفيروس هم المشردون داخليا الذين يعيشون في مخيمات مكتظة في جميع أنحاء البلد. وبالتالي، فإن الوصول دون عوائق إلى هذه المناطق أمر بالغ الأهمية للتصدي الفعال لجائحة كوفيد-19 فضلا عن تلبية الاحتياجات الإنسانية.

ولا تزال هناك مشاكل أخرى بالرغم من احتواء الفيروس ابتداء. ومما يثير القلق احتمال انسحاب الاتحاد الروسي من ترتيبات الأمم المتحدة لتفادي التضارب لأنه يزيد من خطر التصعيد.

كما يؤكد التخلي عن حل سلمي الاستنتاجات التي توصل إليها مجلس التحقيق التابع للأمين العام، التي نصت بوضوح على أن النظام السوري وحلفاءه قد تعدوا مهاجمة مواقع إنسانية حول إدلب وأماكن أخرى. ونحن ندين تلك الهجمات وندعو روسيا إلى استئناف تنسيقها مع الأمم المتحدة والأطراف الأخرى على أرض الواقع في إطار آلية تفادي التضارب. من الأفضل أن يكون هناك 10 سنوات من المفاوضات بدلاً من يوم واحد من الحرب.

وبالنظر إلى التحديات، تؤيد إستونيا جميع الجهود التي تبذلها بلجيكا وألمانيا، القائمان بالصياغة في مجال العمل الإنساني، لتجديد الولاية العابرة للحدود. ومن الواضح أن كلا من الطريقتين العابرة للحدود وعبر خطوط التماس مطلوب للوصول إلى جميع السوريين. ولا يمكن لأعضاء المجلس أيضاً أن يتجاهلوا الحاجة الماسة إلى المساعدات في شمال شرق سورية. ومقارنة بالعام الماضي، لا يحصل سوى ثلث المرافق على المعدات والأدوية اللازمة. نحن بحاجة إلى حل دائم. وإعادة الإذن بمعير اليعرية الحدودي للتسليم عبر الحدود هو الحل الأكثر فعالية، ولكن يمكن النظر في بدائل أخرى. ولا يمكننا أن نتجاهل معاناة الناس في تلك المنطقة الكبيرة.

وأخيراً، ما دامت الحكومة السورية تتفادى تحمل المسؤولية وترفض المشاركة الحقيقية في العملية السياسية، فإن الجزاءات الاقتصادية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي ستظل قائمة. وتلك التدابير موجودة لتحقيق العدالة وإرغام النظام على اختيار السلام على تدمير بلده، كما وصفته السيدة سيركين بوضوح للتو. وهذا أمر حتمي أيضاً لمؤتمر بروكسل الرابع المعني بدعم مستقبل سورية، الذي بدأ اليوم. ونود أن نشير إلى أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يساهمان معا بنحو 90 في المائة من تمويل الأمم المتحدة للسوريين.

## المرفق السادس

## بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

بادئ ذي بدء، شكرا جزيلا للسيد لوكوك والسيدة سيركين على عرضيهما.

وكما ذكرنا، فإنه في ظل جائحة مرض فيروس كورونا والأزمة الاقتصادية الناجمة عن الفساد والإدارة الكارثية، ما فتئت الاحتياجات الإنسانية تتزايد باطراد في بلد يعتمد فيه أكثر من 11 مليون شخص على المعونة الإنسانية. ولن يتسنى حماية السكان المدنيين إلا بوقف إطلاق النار الفوري والمستدام على الصعيد الوطني تحت رعاية الأمم المتحدة. إنه أمر ضروري لأن الهدنة بين روسيا وتركيا في الشمال الغربي لا تزال هشة.

ولن نقولها مرارا بما فيه الكفاية - احترام القانون الدولي الإنساني واجب على جميع الأطراف. وأشار على وجه الخصوص إلى حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والطبي وهياكلهم الأساسية. وفي هذا الصدد، نأسف بشدة لقرار روسيا الانسحاب من آلية تقاضي التضارب.

ويجب على جميع الأطراف، لا سيما النظام السوري، كفالة وصول المساعدات الإنسانية. ولم تكن الآلية الإنسانية العابرة للحدود في يوم من الأيام ضرورية إلى هذا الحد، سواء في الشمال الغربي أو في الشمال الشرقي. إن المساعدة عبر خطوط التماس غير كافية إلى حد كبير لتلبية الاحتياجات، وهي، على أي حال، لا توفر جميع الضمانات اللازمة للشفافية والحياد. من الضروري تجديد آلية عبور الحدود لمدة 12 شهرا، كما طلب الأمين العام. وتؤيد فرنسا تأييدا تاما مشروع القرار الذي أعدته ألمانيا وبلجيكا، بما في ذلك إعادة فتح معبر اليعربية الحدودي لفترة أولية مدتها ستة أشهر، وهو ما يستجيب تماما لتلك الضرورات الإنسانية.

وأدعو أعضاء المجلس إلى إظهار الوحدة والمسؤولية. يجب التوقف عن استغلال المعونة الإنسانية. ويجب ألا يصبح الشعب السوري رهينة لها. إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء هم المساهمون الرئيسيون في المساعدات الإنسانية، بغض النظر عن المستفيدين، إذ خصصوا أكثر من 18 مليار يورو للشعب السوري منذ عام 2011. وسيؤكد مؤتمر بروكسل الرابع ذلك مرة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل فرنسا دعمها القوي لجميع الجهود الرامية إلى منع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ومعاقبة مرتكبيها.

وأخيرا، إن حلا سياسيا يتماشى مع القرار 2254 (2015) وحده هو الذي سينهي المأساة الإنسانية ويحقق الاستقرار الطويل الأجل في البلد. واليوم، يجب أن تكون أولويتنا الجماعية هي التصدي لحالات الطوارئ والاستجابة للاحتياجات الإنسانية الهائلة في سورية قبل النظر في أي نشاط إنمائي. ونحن نساهم في ذلك في كل مكان في سورية. ومن دون عملية سياسية ذات مصداقية تمضي قدما بثبات، لن تمول فرنسا والاتحاد الأوروبي إعادة الإعمار في سورية. وأعضاء المجلس يعرفون موقفنا بشأن رفع الجزاءات والتطبيع، وهو لم يتغير.

### بيان البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

أدلي بهذا البيان بالنيابة عن القائمين بالصياغة، بلجيكا وألمانيا. نود أن نشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته. كما نشكر سوزانا سيركين على وجودها معنا اليوم لتسليط الضوء على حالة المرافق الصحية والعاملين في المجال الصحي في سورية. ونتوجه إليها بالشكر على بيانها القوي.

يشكل تدمير المرافق الصحية ونقص العاملين الصحيين تحدياً إنسانياً هائلاً في الأوقات العادية؛ وفي أوقات الجائحة، من المرجح جداً أن يتسبب في المزيد من الكوارث.

ونشكر منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان على استمرارها في المطالبة بالمساءلة وعلى الاستمرار في محاسبة الأطراف المتحاربة. وينبغي لنا جميعاً أن نعمل معاً للحد من تأثير الحرب على المدنيين وأن نحاول تحسين آليات الحماية القائمة، مثل نظام الإخطارات الإنسانية. ومن المهم التأكيد على أن الأطراف التي تتسحب من تلك الآلية تظل ملتزمة بالقانون الدولي الإنساني.

وكما سمعنا للتو من السيد لوكوك، فإن الأزمة الإنسانية في سورية مستمرة على نطاق مروع. ولا يتناقص الطلب على المساعدة الإنسانية. بل على العكس، فإن تسع سنوات من الحرب، وعدم تحلي السلطات السورية بالمسؤولية، ومرض فيروس كورونا وتأثيره الاقتصادي، والأزمة في لبنان، تتسبب في وقوع المزيد والمزيد من السوريين في براثن الفقر. وذكر برنامج الأغذية العالمي مؤخراً أن 1.4 مليون سوري آخر أصبحوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي منذ بداية عام 2020.

اليوم وغداً، سيجتمع الشركاء الدوليون في مؤتمر بروكسل الرابع، وستعلن تعهدات جديدة لدعم مستقبل سورية والمنطقة. غداً، سيرهن المانحون على أن العالم يهتم، وأن شعب سورية ليس منسياً. إن القائمين بالصياغة في مجال العمل الإنساني، ألمانيا وبلجيكا، هما من الجهات المانحة الهامة، وسنواصل جهودنا للتخفيف من معاناة الشعب السوري.

لكن الأمر لا يتعلق بالتمويل فحسب. إنه يتعلق أيضاً - وربما غالباً - بالوصول. المساعدة الإنسانية ليس لها فائدة تذكر إذا لم يتسن الوصول بسهولة إلى الناس الذين تمس حاجتهم إليها. أيها الزملاء، لهذا السبب يطلب القائمان بالصياغة في مجال العمل الإنساني تعاونكم بحسن نية. يجب أن يعمل أعضاء مجلس الأمن معاً من أجل تجديد القرار 2504 (2020). تعتمد حياة ملايين السوريين على المساعدات عبر الحدود من تركيا والعراق.

قبل ستة أسابيع، وخلال الجلسة الأخيرة بشأن الحالة الإنسانية في سورية في هذه القاعة الافتراضية، طلب السيد لوكوك من أعضاء مجلس الأمن اتخاذ قرار مبكر، مشيراً إلى أنه "هذا القرار لا يمكن تركه حتى اللحظة الأخيرة. فالكثير من الأرواح معرضة للخطر" (S/2020/427، صفحة 3).

وبدأ القائمان بالصياغة العملية في وقت مبكر، بطريقة شاملة للجميع وشفافة. وعلاوة على ذلك، وبمقارنة آخر تقرير من التقارير التي يصدرها الأمين العام مرة كل شهرين (S/2020/576)، الذي نشر قبل بضعة أيام، مع التقارير السابقة، نرى بالضبط نفس التوصيات. وفيما يتعلق بالشمال الغربي، فإن التوصية هي تجديد القرار 2504 (2020) لمدة 12 شهراً لأن عدم التجديد من شأنه أن يقطع شريان الحياة لملايين المدنيين، ولأن ما يجري تقديمه من خلال العملية عبر الحدود يستحيل ببساطة تحقيقه بالمساعدة عبر

خطوط النزاع. أما بالنسبة للشمال الشرقي، فيلزم الجمع بين زيادة إمكانية الوصول عبر الحدود وعبر خطوط النزاع للحفاظ على مستويات المساعدة الإنسانية.

ونعلم جميعاً، كما أوضح السيد لوكوك على نحو جيد، أن عملية إنسانية مثل تلك التي تجري عبر معبري باب السلام وباب الهوى الحدوديين، في شمال غربي سورية، تتطلب فترة تنفيذ تمتد أسابيع وفي أحيان كثيرة أشهراً. لقد بلغت العمليات مستوى قياسياً على مر الزمن. وإننا نُعرض للخطر قدرة المنظمات الإنسانية على إنقاذ الأرواح من خلال تأخير العملية.

في بداية هذه المفاوضات، وعد بعضنا بعضاً بأن نفعل ما هو أفضل هذه المرة. نعم، إن الآلية العابرة للحدود يراد بها أن تكون مؤقتة. نعم، إن المساعدات عبر خطوط التماس مهمة وتزايدت. ولكن الواقع في الميدان هو أن المعونة عبر خطوط التماس لا تقترب من المستوى المطلوب لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة. وهذا يعني أن الآلية العابرة للحدود تظل ذات أهمية وضرورية كما كانت دائماً، وستكون كذلك في المستقبل المنظور. ويجب ألا نسمح لاعتبارات سياسية أو عسكرية بأن تضللنا. فلنركز بدلاً من ذلك على ما هو أساسي: المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة.

وأود الآن إضافة بضع كلمات بصفتي الوطنية. لقد سبق أن ذكرت أهمية مؤتمر بروكسل الذي سيعقد غداً. وسيحضر وزير الخارجية الألماني هايكو ماس المؤتمر وسيعلم التبرع الألماني. إن دعمنا للشعب السوري ما فتئ لا يتزعزع. وقد تعهدت ألمانيا بتقديم أكثر من 1.6 بليون دولار من التبرعات في عام 2019. وقد ازدادت احتياجات السكان السوريين أكثر في عام 2020. سنأخذ ذلك في الاعتبار وندعو الآخرين إلى أن يفعلوا الشيء نفسه.

لقد بلغت المساعدات الألمانية أكثر من 10 بلايين دولار منذ عام 2012. يعيش أكثر من 700 000 لاجئ سوري في ألمانيا. ونحن نهتم حقاً بشعب سورية. والنهج الألماني نهج إنساني بحت. ولذلك فإننا ملتزمون التزاماً عميقاً بتجديد القرار المتعلق بالآلية العابرة للحدود. وبالإضافة إلى ذلك، يجب ألا ننسى أن ندعم البلدان المجاورة. لقد أن أوان وقف أولئك الذين يشنون الحرب في سورية.

## بيان البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

نشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك والسيدة سوزانا سيركين على إحاطتهما.

مع استمرار تدهور الوضع الاقتصادي في سورية، وتزايد الخطر الذي يشكله انتشار جائحة مرض فيروس كورونا على سبل عيش ملايين السوريين، يعتقد وفد بلدي أن الجهود المبذولة لتلبية الاحتياجات الإنسانية للناس في سورية أصبحت، الآن أكثر من أي وقت مضى، بالغة الأهمية.

وكما ذكر السيد لوكوك، فإن برنامج الأغذية العالمي قدر أن حوالي 9.3 ملايين شخص في سورية يعانون من انعدام الأمن الغذائي وأن 11.1 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، منهم 4.7 ملايين في حاجة ماسة. تبعث هذه الأرقام على القلق الشديد. فهي تمثل الرجال والنساء والأطفال والمسنين والمعوقين الذين يكافحون من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية. وبناء على ذلك، يجب أن تستمر الجهود المبذولة لإنقاذ الأرواح في سورية.

ويود وفد بلدي أن يركز على النقاط التالية:

أولاً، نشاطر الأمين العام رأيه بأن الاستجابة المستمرة وواسعة النطاق عبر الحدود ستظل ضرورية من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة في الشمال الغربي. ونلاحظ أن استخدام معبري باب السلام وباب الهوى الحدوديين يشكل شريان حياة لملايين المدنيين، وأن الأمم المتحدة ليس لديها أي طرق بديلة للوصول إلى هؤلاء الناس.

وبلغ المتوسط الشهري المسجل لشاحنات الإغاثة التي تعبر إلى سورية هذا العام 1 350 شاحنة، مع عبور أكبر عدد من الشاحنات في الشهر الماضي باستخدام هذه العملية عبر الحدود. ونلاحظ قدرة العملية على توسيع نطاق أنشطتها مع اشتداد الأزمة وتزايد احتياجات الناس. ولذلك فمن الضروري، كما أوصى الأمين العام، تجديد الإذن بالعمليات عبر الحدود لمدة 12 شهراً إضافية من أجل ضمان استمرار المساعدة المنقذة للحياة.

ونشجع جميع الزملاء على أن يتوحدوا وأن يتوصلوا إلى نتيجة توافقية مع مراعاة ما هو أهم - إنقاذ الأرواح البشرية. ويشجع وفد بلدي الأمم المتحدة على مواصلة العمل مع شركائها والأطراف الأخرى ذات الصلة لضمان نظم المساءلة وآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة.

ثانياً، ينبغي التخفيف من أثر إغلاق معبر اليعربية الحدودي. ونلاحظ أن إيصال المساعدات إلى الشمال الشرقي لم يكن كافياً لتلبية الاحتياجات التي كانت تلبى من قبل عن طريق اليعربية. ويشجع وفد بلدي أعضاء المجلس على مناقشة هذه المسألة بحكمة، مع مراعاة ملايين الأشخاص المحتاجين في جميع أنحاء سورية.

وأخيراً، هناك حاجة ملحة إلى الاستجابة للفئات المعرضة لخطر فيروس كورونا. وأود أن أؤكد على خطورة مرض فيروس كورونا وتأثيره، لا سيما على الفئات الضعيفة في سورية. وقد أحطنا علماً بما أشار إليه السيد لوكوك، وهو النظم والمرافق الصحية الهشة أصلاً في أجزاء كثيرة من المنطقة، بما في ذلك في سورية، وبالتالي حاجة المجتمع الدولي إلى تعزيزها، لا سيما في هذا الوقت من انتشار المرض.

يؤدي اكتظاظ المخيمات في بعض المناطق السورية، التي تفتقر إلى المرافق الطبية والمرافق الصحية، إلى زيادة انتشار الجائحة في تلك المواقع. لذا فإننا نقدر الدعم المتواصل الذي تقدمه الأمم المتحدة في المساعدة في مجال التأهب والتصدي لمرض فيروس كورونا في جميع أنحاء سورية ونشجعها على مضاعفة جهودها لمساعدة الفئات الضعيفة. ونحث جميع أطراف النزاع على التعاون وتزويد الأمم المتحدة وشركائها في المساعدة الإنسانية بكل ما يلزم من إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية، ولا سيما إلى مخيمات النازحين داخليا.

لا يحتاج الشعب السوري، في هذه الفترة الصعبة، إلى زيادة المساعدة الإنسانية فحسب، بل إنه يتوق أيضا إلى فترة من الهدوء المستمر في جميع أنحاء البلد. وندعو جميع الأطراف إلى احترام دعوة الأمين العام والمبعوث الخاص إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. فلا يمكننا تحمل المزيد من العنف والتوترات. ونحث جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

## بيان البعثة الدائمة للنيجر لدى الأمم المتحدة

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك، وإلى مديرة المنظمة غير الحكومية "جمعية الأطباء للدفاع عن حقوق الإنسان"، سوزانا سيركين، على جودة إحاطتهما. كما أشكر الأمين العام على تقريره عن الحالة الإنسانية في سورية (S/2020/576).

للأسف، لا تزال تلك الحالة المعقدة تتدهور. ويُخشى أن ينتشر مرض فيروس كورونا بسرعة في ظل نظام صحي أضعفته بالفعل عدة سنوات من انعدام الأمن، ولا سيما في مخيمات النازحين داخلها، حيث لا يمكن ضمان التباعد الاجتماعي ومعايير النظافة الصحية.

ومع ذلك، يسرنا أن نلاحظ أن سورية سجلت حتى الآن عدداً منخفضاً من حالات المرض وتواصل جهودها لتوفير الإمدادات والمعدات الطبية اللازمة للمساعدة في الحد من انتشار المرض. وفي هذا الصدد، نشيد بجهود منظمة الصحة العالمية وجميع المنظمات الوطنية والدولية لمنع انتشار مرض كورونا في سورية، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاع. كما نشيد النيجر على الحكومة السورية لتعاونها المستمر مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات لتمكينها من إيصال المساعدة الإنسانية في إطار الآلية العابرة للحدود ولخطوط التماس. ويدعو وفد بلدي الحكومة والمنظمات الإنسانية إلى تعزيز تعاونها ومضاعفة جهودها لحماية السوريين في جميع مناطق البلد.

غير أنه لا يزال يساور النيجر قلق إزاء التقارير عن حالة إنسانية غير مقبولة تتعلق بحالات النساء والأطفال الذين وقعوا ضحايا للقتال بين الجماعات المسلحة ومصير ورفاه العديد من المحتجزين من كلا الجانبين. ونود أن نردد نداء الأمين العام إلى المتحاربين في ذلك الصدد بأن يتبادلوا المعلومات عن مصير المحتجزين مع أسرهم في غضون إطار زمني معقول.

ولذلك فإننا نعيد تأكيد دعمنا للنداء الذي وجهه المبعوث الخاص، بيدرسن، في 18 أيار/مايو من أجل "عمليات انفرادية لإطلاق السراح على نطاق واسع، فضلاً عن اتخاذ إجراءات أكثر جدوى بشأن الأشخاص المفقودين" (S/2020/420، الصفحة 3).

إن تدهور الاقتصاد السوري نتيجة للحرب وانخفاض قيمة الليرة السورية مؤخراً يزيدان من تعقيد ظروف السكان المعيشية غير المستقرة أصلاً. ويهدد النقص في بعض الضروريات الأساسية، بما في ذلك المواد الغذائية، وارتفاع أسعارها في الأسابيع الأخيرة سبل عيش العديد من الأسر السورية. فوفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، يعتبر 9.3 مليون شخص الآن غير آمنين غذائياً في سورية.

ويعيد النيجر تأكيد الحاجة الملحة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان الحصول على الغذاء والإمدادات الطبية الأساسية والمساعدة الطبية في سياق كوفيد-19، ويردد النداء الذي وجهه الأمين العام في آذار/مارس الماضي من أجل تعليق الجزاءات الاقتصادية المفروضة على ذلك البلد.

ويجب على مجلس الأمن أن يجد حلاً دائماً ومأموناً لمشكلة إيصال المساعدات الإنسانية إلى شمال شرق وشمال غرب سورية. ولكن في غضون ذلك، تبقى آلية إيصال هذه المساعدات عبر الحدود

وعبر خطوط التماس شريان الحياة الوحيد لملايين السوريين المحتاجين. ونتطلع، في ذلك الصدد، إلى تجديد القرار 2504 (2020) في تموز/يوليه على أساس توافقي وغير مسيس.

وختاماً، فإن احترام سيادة سورية ومشاركة حكومتها الكاملة في جميع العمليات، سواء كنا نتحدث عن المسائل الإنسانية أو السياسية أو الأسلحة الكيميائية، أمران حاسمان لإيجاد حلول دائمة للأزمة. ولذلك، فإن وفد بلدي يدعو أعضاء المجلس إلى أن يضعوا خلافاتهم جانبا وأن يقدموا التنازلات اللازمة حتى تتمكن من مساعدة السوريين على طي هذه الصفحة المؤلمة من تاريخ بلدهم.

## بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

نشكر مارك لوكوك على الإحاطة. كما إننا استمعنا بعناية إلى خطاب السيدة سيركين التقريرية.

مرة أخرى نناقش الحالة الإنسانية في سورية. ومرة أخرى نسمع من بعض أعضاء المجلس أن الآلية العابرة للحدود حل سحري للمشاكل الإنسانية في سورية - الآلية التي أصبحت في الواقع أداة سياسية لرسم خطوط تقسيم داخل سورية. وقد نسوا، مع ذلك، أن يذكروا أن ذلك لا يتفق مع القانون الدولي والمبادئ الإنسانية فحسب، بل كذلك أنها لم تعمل وفقاً للقرار 2165 (2014). وقد أشرنا إلى ذلك مرارا وتكرارا ولكن تم تجاهله ببساطة. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن الآلية العابرة للحدود تستخدم كوسيلة ضغط ضد عمليات الإيصال عبر خطوط التماس وكذريعة وتبرير لعدم التعاون بجدية في الإمدادات الإنسانية من داخل سورية. وفي رأينا أن ذلك أقرب إلى التخريب، وهذا ليس مجرد شعار. فلدينا حقائق ملموسة يمكننا تقديمها.

ونرحب ببعثة التقييم المشتركة للأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري إلى غرب حلب. ونود أن نسمع المزيد عن الحالة في الميدان وما تبقى بعد أن طرد الإرهابيون من هناك. ما هي خطط مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن كيفية المساعدة في تنمية تلك المنطقة؟ ونود كذلك أن نسمع عن عملية التسليم عبر خطوط التماس إلى دارة عزة والأتارب في شمال غرب سورية، وهو ما وافقت عليه دمشق غير أن الأمم المتحدة لم تنفذه بحجة نقل عدوى فيروس كورونا من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة إلى إدلب. لا توجد في سورية سوى 255 حالة. ووفقاً لذلك المنطق، ربما كان ينبغي لنا أن نوقف عمليات إيصال المساعدة الإنسانية إلى إدلب من الأراضي المتضررة من فيروس كورونا التي أتت منها؟

وقد استمعنا إلى تقييم السيد لوكوك للحالة العامة في شمال شرق سورية، بما في ذلك في مخيم الهول. وكان بوجدنا كذلك أن نسمع عن الحالة في مخيم ركبان وأن نعرف المزيد عن الشاحنات التجارية الخمس التي سلمت البضائع إلى سوق ركبان المحلي.

وكنا نأمل أن نسمع من وكيل الأمين العام لوكوك تقييماً لأثر قانون قيصر الذي سنته إدارة الولايات المتحدة على الحالة الإنسانية في سورية وعلى حياة السوريين العاديين. إن من الصعب فهم كيفية ارتباط هذه التدابير بالهدف المعلن وهو ضمان أفضل الخيارات للمساعدة الإنسانية. ولا تحاولوا إقناعنا بأن الجزاءات الانفرادية والتدابير القسرية التي تفرضها الدول الغربية على سورية لا تؤثر على الجهود الإنسانية. فهذه التطمينات نفاقية. ولا فائدة من استثناءاتها وإعفاءاتها. فهي، من ناحية، تدعو إلى تقديم المساعدة الإنسانية أولاً وقبل كل شيء من خلال الآلية العابرة للحدود ومن ناحية أخرى تضيف الخناق على السوريين العاديين.

ولا يسعني إلا أن أعرب عن الأسف على أن تقرير الأمين العام عن المسائل الإنسانية (S/2020/401) يتضمن الدعوة إلى التعاون مع ما يسمى بالآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 - وهي هيكل غير قانوني أنشئ لتوريط سورية. لقد أشار مارك لوكوك إلى أنه يرحب بتحريك الطلاب السوريين في البلد لنيل شهاداتهم. غير أنه لم يذكر أن 2000 منهم لم يتمكنوا من مغادرة إدلب، لأن الإرهابيين منعوهم من ذلك.

وبالانتقال إلى مؤتمر بروكسل للمانحين، فقد اطلعنا على التقرير المالي للمفوضية الأوروبية. إن الأرقام تبدو مثيرة للإعجاب ولكنها ليست شفافة جدا عندما يتعلق الأمر بالجهات المتلقية لهذه المساعدة. فمن هم تحديدا هؤلاء المستفيدون في سورية؟ من هم السوريون الذين تلقوا هذه المساعدة؟ ونشدد مرة أخرى على أن عقد مؤتمرات بروكسل بشأن سورية من دون مشاركة سورية يبدو، في أحسن الأحوال، موضع شك. لقد تكلم العديد من أعضاء المجلس عن آلية نقادي التضارب في سورية. ونود أن نؤكد في ذلك الصدد على أن تلك الآلية كانت ترتيبا طوعيا. فهي ليست لها ولاية من مجلس الأمن ولا أي أساس قانوني آخر.

وقد أشرنا مرارا وتكرارا إلى عيوب تلك الآلية. وقد تم تجاهل هذا الأمر كذلك بشكل مستمر. فمن أوجه القصور الرئيسية في ذلك أن المعلومات التي يقدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تأتي من مصادر مجهولة وغير محددة. ولا يمكن التحقق منها. وفي الوقت نفسه، أثبتت تحرياتنا مرارا وتكرارا أن بعض مواقع نقادي التضارب استخدمت بالفعل كمقار أو كمخابئ للإرهابيين، وبالتالي لم يكن من الممكن منحها وضعا إنسانيا. وقد نظمنا، في أيلول/سبتمبر الماضي، حدثا إعلاميا خاصا في مقر الأمم المتحدة، حيث بينا بوضوح أوجه قصور هذه الآلية.

وقد استخدم الإرهابيون ومؤيدوهم المعلومات المقدمة لتضليل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عمدا. وأدت مرارا إلى إطلاق اتهامات كاذبة بأن مواقع مدنية تعرضت للقصف من قبل سورية أو روسيا. وكان عمل آلية إزالة التضارب إحدى الذرائع لإنشاء مجلس التحقيق. وقد أثبتت استنتاجات المجلس نفسه أوجه قصور الآلية. واضطرت وزارة الدفاع الروسية إلى استخدام مواردها للتحقيق في النتائج التي توصل إليها مجلس التحقيق وتقديم استنتاجاته الخاصة. سنناقش هذه المعلومات مع المجلس.

ومن الصعب كذلك أن نفهم لماذا لم تكن الحكومة السورية طرفا مباشرا في الآلية. إن الممثلين الروس في دمشق وجنيف ونيويورك لن يقبلوا بعد الآن أي قوائم بأهداف لإخضاعها لنقادي التضارب. ونقترح أن يسوي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من الآن فصاعدا مسألة مواقع إزالة التضارب مع الحكومة السورية. وستكون هذه هي الطريقة الصائبة للمضي قدما.

ما برحت روسيا تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وستواصل الوفاء بها. وشددنا في عدة مرات على أن القوات الجوية الروسية تستخدم نظاما فعالا للتحقق من الأهداف ولا يسمح باحتمال استهداف المواقع المدنية. أقول هذا لأطمئن أولئك الذين يخشون أن تصبح عمليات إيصال المساعدات الإنسانية في سورية الآن أهدافا عسكرية. ذلك غير صحيح. فروسيا لا تقصف أبدا أيا من القوافل المدنية. ويوفر تنسيقنا الوثيق مع الحكومة السورية التي توافق على جميع عمليات إيصال المساعدات ضمانات إضافية.

ولدي سؤال جدالي لأنني لا أذكر أي شكاوى من وكالات الأمم المتحدة من عيوب في آلية نقادي التعارض في الرقة أو الباغوز أو الهجين. ومع ذلك، ما زلنا نسمع اليوم عن الحالة المروعة لنظام الرعاية الصحية في شمال شرق سورية. هل نعلم ما السبب؟ لأن الرقة على سبيل المثال قد سويت بالأرض بكل مستشفياتها. فكم عدد مجالس التحقيق التي أنشأتها الأمم المتحدة آنذاك؟

ونود أيضا أن يوافقنا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بمعلومات مستكملة عن تنفيذ إعلان الالتزام المتعلق بالامتثال للقانون الدولي الإنساني وتيسير المساعدة الإنسانية، الذي وقعت عليه بعض جماعات

المعارضة المسلحة تحت رعاية المكتب. ما هي هذه الجماعات المسلحة وكيف نقي بالتزامها؟ وكيف ترصد الأمم المتحدة تنفيذ تلك الجماعات لالتزاماتها؟

ختاماً، أود أن أكرر التأكيد على أنه ينبغي لنا التخلي عن تسييس الملف الإنساني السوري وكذلك الملف السوري عموماً، وأن نكفل إيصال المساعدات الإنسانية إلى سورية وفقاً للمبادئ الإنسانية.

## المرفق الحادي عشر

## بيان مستشارة سانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، دياني جيميشا برينس

أشكر أيضا وكيل الأمين العام لوكوك والسيدة سيركين على إحاطتهما.

لا تزال سانت فنسنت وجزر غرينادين تشعر بالجزع من الحالة الإنسانية المتردية في سوريا والتي تفاقت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وما زال حجم الأزمة وتعقيدها يدلان على الحاجة الملحة إلى تكثيف الاستجابة الإنسانية بوصفها شريان الحياة لملايين السوريين. وفي ذلك الصدد، نكرر تأكيد دعمنا لأنسب ترتيبات إيصال المساعدة بجميع الطرائق لضمان تقديم المساعدة الإنسانية بشكل مباشر وعاجل ودون انقطاع إلى جميع المحتاجين.

ومما يثير القلق العميق أيضا سرعة تدهور الوضع الاقتصادي في سورية. ويعاني الآن ملايين الأشخاص من انعدام الأمن الغذائي وأصبحت الضروريات الأساسية من الكماليات التي لا يمكن الحصول عليها. ولا يمكن لسوريا أن تواصل الصمود أمام ضغوط الجزاءات أحادية الجانب التي تضعف أيضا استجابة البلد للجائحة وجهود التخفيف من وطأتها. وبالتالي، فإننا نكرر نداءاتنا برفع جميع التدابير القسرية الأحادية المفروضة لمساعدة البلد في مواجهة التحديات التي تبدو مستعصية على الحل.

ويشير أحدث تقرير للأمين العام (S/2020/576) إلى أن محطة مياه علوك وإمدادات الطاقة قد تعطلت عدة مرات في نيسان/أبريل وأيار/مايو. ويعتمد آلاف الأشخاص الذين يقيمون في مخيمات مكتظة وأحياء عشوائية اعتمادا كبيرا على إمداداتها. وتقلل الانقطاعات المتكررة إلى حد كبير من القدرة على إدارة الجائحة بواسطة الاحتياطات الصحية الأساسية وتتسبب في حرمان الفئات الأكثر ضعفا من تقديم الخدمات الأساسية. ونحث جميع الأطراف على العمل معا لضمان التدفق المستدام للمياه إلى المدنيين المحتاجين.

وفي شمال سورية، لا تزال الجماعات التي أدرجها مجلس الأمن ضمن الجماعات الإرهابية تشكل تهديدا كبيرا، ويقتضي هذا تنفيذ عمليات منسقة ومستهدفة لمكافحة الإرهاب. ولكننا نذكر بأن هذه الجهود يجب عليها الوفاء التام بالالتزامات بموجب القانون الدولي.

ويجب إعطاء رفاة الشعب السوري أهمية قصوى. فلا تزال الأعمال العدائية تلحق الضرر بالمدنيين وتدمر الهياكل الأساسية وتعرقل تقديم المساعدة الإنسانية الحيوية. ونحث بشدة أطراف النزاع على مواصلة ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتهذئة التوترات. ويجب الحفاظ على وقف إطلاق النار في الشمال الغربي، ويجب السعي أيضا إلى وقف الأعمال العدائية على الصعيد الوطني.

ويرتبط الوضع الإنساني في سورية ارتباطا وثيقا بالعملية السياسية. وبدون حل سياسي يعطي كامل الاعتبار لسيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها، فسوف يستمر النزاع ويتفاقم الوضع الإنساني. ويجب إعطاء الأولوية للتعاون على تحقيق أهداف القرار 2254 (2015) واستعادة السلام والاستقرار إلى سورية.

### بيان البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، مارك لوكوك، على إحاطته الشاملة بشأن الحالة الإنسانية في سورية. ونحيط علماً أيضاً بالإحاطة التي قدمتها السيدة سوزانا سيركين، مديرة السياسات وكبيرة المستشارين في جمعية أطباء من أجل حقوق الإنسان.

أود أن أبدأ بتكرار دعوة جنوب أفريقيا إلى وقف جميع الأعمال العدائية في أنحاء سورية كافة، وإيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن وغير متحيز ودون عوائق إلى جميع أنحاء البلد وتقديم المساعدة إلى جميع من يحتاجون إليها بغض النظر عن مكان وجودهم.

لقد خلف النزاع الذي طال أمده آثاراً دائمة في جميع أنحاء سوريا، علاوة على آثاره الدائمة على الشعب السوري نفسه. ولم يعرف الأطفال الذين ولدوا في العقد الماضي شيئاً عن السلام إذ أنهم لم يعرفوا سوى الحرب والدمار من حولهم.

وكما بين لنا تقرير الأمين العام الأخير، لا تزال الحالة الإنسانية في سورية مزرية حيث يتحمل النساء والأطفال أسوأ آثار النزاعات وتدهور الأوضاع الإنسانية. ويساور جنوب أفريقيا القلق العميق من ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون الآن من انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء سوريا إلى 9.3 مليون شخص في الأشهر الستة الماضية، وهو أعلى معدل يسجل في سورية حتى الآن.

وندعو جميع الأطراف إلى إعطاء الأولوية للحالة الإنسانية والسعي إلى إيجاد حل سلمي للنزاع. وتقتضي تلك التسوية السلمية وقفاً للأعمال العدائية واعترافاً بسيادة سورية وسلامتها الإقليمية.

ولا يمكن حل الوضع في سورية إلا عن طريق التفاوض والحوار. ولذلك تدعو جنوب أفريقيا جميع الأطراف إلى بذل كل جهد ممكن لأجل التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015) ومواصلة تفادي تشريد السوريين والخسائر في أرواح الأبرياء.

ولا يزال انتشار جائحة كوفيد-19 يشكل تهديداً في سورية مع زيادة كبيرة في الإصابات المؤكدة في الشهر الماضي واحتمال زيادة الإصابات في الأشهر المقبلة. ونعرب عن تقديرنا وإشادتنا بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها، فضلاً عن الحكومة السورية والسلطات المحلية، وكذلك الخطوات التي اتخذت للحد من انتشار الفيروس.

فالتخطيط للتأهب والاستجابة عنصران أساسيان في جميع الاستجابات الإنسانية. ويكتسي هذا الأمر أهمية أكبر في وضع يتسم فيه النظام الصحي بالهشاشة، وتقيم فيه مجموعات كبيرة من الناس في أماكن مكتظة، مثل اللاجئين والمشردين داخلياً والمسنين والأشخاص الذين يعانون من ظروف صحية أصلاً، وهي الفئات الأكثر عرضة لخطر الجائحة. وقد تقام الوضع بسبب النقص في الهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي، فضلاً عن النقص في الموظفين الصحيين المؤهلين والمعدات والإمدادات الطبية.

وفي ذلك الصدد، فإنّ للجزءات الأحادية المفروضة على سورية أثر إضافي على الوضع الاقتصادي والإنساني في البلد. وتتفاقم آثار النزاع بسبب هذه التدابير التي أدت إلى مزيد من التدهور الاقتصادي الذي يؤثر بدوره على سبل عيش السوريين العاديين وأمنهم الغذائي في جميع أنحاء البلد. ولا بد من مناهضة الأثر المقصود لهذه الجزاءات التي لا تهدف بالتأكيد إلى حل النزاع. وينبغي ألا تسبب التدابير

التي يتخذها المجتمع الدولي والدول الأعضاء بهدف إنقاذ الأرواح وتحسين الحالة الإنسانية مزيداً من المصاعب.

وتشير جنوب أفريقيا إلى أن وقف إطلاق النار المعلن في 5 آذار/مارس لا يزال صامداً في شمال غربي سورية. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء تزايد العنف المتقطع بين الجماعات المسلحة وداخلها، والاستخدام العشوائي الواضح للأسلحة بين مختلف الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، ما أدى إلى الإصابات والوفيات بين المدنيين.

وتشير التقارير إلى أن الجماعات المسلحة قد استغلت فيما يبدو التركيز على جائحة كورونا لتصعيد الهجمات في مناطق مختلفة. وينبغي ألا نسمح للجماعات المسلحة باستغلال تركيز المجتمع الدولي على وقف انتشار مرض كورونا لتصعيد الهجمات.

كما نعرب عن قلقنا إزاء التقارير التي تفيد بإحراق مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، مما يزيد من تفاقم حالة الأمن الغذائي.

كما تشعر جنوب أفريقيا بانزعاج عميق إزاء استمرار احتجاز الأفراد، بمن فيهم النساء والأطفال، من جانب الأطراف في المناطق الخاضعة لسيطرتها الفعلية. فمن غير المقبول أن يُحتجز الناس دون سبب ظاهر. وفي هذا الصدد، تود جنوب أفريقيا أن تدعو جميع أطراف النزاع إلى الامتثال لالتزامها باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالأشخاص المحرومين من حريتهم. وما زلنا ندعو الأطراف إلى إطلاق سراح المدنيين المحتجزين، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين والفتيات الضعيفة التي تشمل المرضى ومن يعانون من حالات صحية أصلاً، خلال هذه الأوقات من مرض كورونا. وبالإضافة إلى ذلك، تود جنوب أفريقيا أن تؤكد من جديد أن جميع التدابير الرامية إلى مكافحة الإرهاب ينبغي أن تمتثل للالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتحترمهما.

وفي الختام، يذكر الأمين العام بوضوح في تقريره:

”يتطلب تقديم المساعدة الإنسانية توفير إمكانية وصول آمنة ومستمرة في الوقت المناسب وبلا عوائق للأمم المتحدة وجميع شركاء العمل الإنساني إلى الأشخاص المحتاجين في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية“ (S/2020/576، الفقرة 28).

وتؤيد جنوب أفريقيا الأمين العام تأييداً كاملاً في دعوته، وستواصل الدعوة إلى تقديم المساعدة الإنسانية لجميع السوريين المحتاجين، من خلال جميع الوسائل والطرائق المتاحة والمباشرة، بما في ذلك عن طريق عمليات التسليم عبر الحدود وعبر خطوط التماس. ونشيد بالأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمات المعونة الأخرى العاملة مع الحكومة السورية على تحسين تيسير المساعدة الإنسانية عبر خطوط التماس، مع الإشارة إلى تقرير الأمين العام بأنه يتعين تعزيز المساعدة الإنسانية عبر خطوط التماس بالمساعدة العابرة للحدود.

## بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، قيس قبطني

نشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك وممثلة المجتمع المدني سوزانا سيركين على إحاطتهما.

وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بزميلينا، الممثلين الدائمين لسورية وتركيا.

ما برح السوريون يعانون منذ سنوات طويلة من النزاع والضائقة الاقتصادية. وربما يزيد خطر جائحة مرض فيروس كورونا الكاسح من تفاقم محتهم. وفي الوقت نفسه، وصلت سورية إلى منعطف من التفكك الإقليمي والاقتصادي، كما تشير الاتجاهات، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب بعيدة المدى على استقرار المنطقة. إن سيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها أمور حاسمة، وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية كبرى في الحفاظ عليها.

ونعتقد أنه لا يوجد بديل قابل للتطبيق عن البحث عن تسوية تتماشى مع القرار 2254 (2015)، من أجل وضع حد للمعاناة الإنسانية واستعادة سيادة سورية الكاملة على كامل أراضيها. ويجب الاستمرار في توسيع نطاق تقديم المساعدات الإنسانية القائم على المبادئ في جميع أنحاء سورية إلى أن يتم التوصل إلى حل سياسي، لتلبية الاحتياجات المتزايدة والتعامل مع المخاطر ومكامن الضعف المتزايدة نتيجة مرض فيروس كورونا.

وفي الوقت الذي يستعد فيه المجلس لتجديد الآلية العابرة للحدود، من المهم أن تسود الاعتبارات الإنسانية وأن نتكلم منطلقين من توافق الآراء والتراضي. وستتضمن تونس إلى توافق الآراء بشأن أي اقتراح يرمي إلى ضمان تقديم المساعدة الإنسانية بشكل كافٍ ومحايدين وغير مستيس إلى المحتاجين، وتمكين تجديد الولاية عبر الحدود.

فينبغي ألا يكون هناك نهج انتقائي فيما يخص إيصال المساعدات الإنسانية في سورية. بل إن الجمع بين الطريقتين العابرة للحدود والعابرة لخطوط التماس لا يزال هاما، حيث لا ينحصر الأمر بواحدة من الطريقتين أو يُكتفى بها وحدها. ونشدد على أهمية اتباع هذا النهج المزدوج تدريجيا وأن يجري تكييفه على نحو مناسب بطريقة تحترم سيادة سورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية وتحفظها في نهاية المطاف وتستجيب لاحتياجات الشعب السوري.

وفي شمال غربي سورية، نرحب بإعلان وكيل الأمين العام لوكوك في وقت سابق اليوم عن التقدم المحرز في التخطيط التشغيلي للمهمة العابرة لخطوط التماس في إدلب، تمشيا مع توصية الأمين العام بشأن استخدام طرائق مجمعة لإيصال الإغاثة الإنسانية. ونعرب أيضا عن تأييدنا لتجديد ولاية العمليتين العابرتين للحدود في الشمال الغربي لمدة 12 شهرا.

وفي الشمال الشرقي، نعتقد تونس أن هناك حاجة إلى حلول هجينة وخلقة وتوافقية تمكن من إيصال المعونة الإنسانية بشكل كامل ومستدام ودون عوائق، بما في ذلك المعونة الطبية.

كما أن من الضروري أن تتمكن الأمم المتحدة من الوصول إلى جنوب شرقي سورية على نحو قابل للاستمرار ودون عوائق للحيلولة دون زيادة تدهور الأوضاع الإنسانية للسكان المتبقين في الركبان. وينبغي لجميع الأطراف أن تعمل معا لتحقيق هذه الغاية.

لقد أدت الحرب إلى نزوح ملايين السوريين وباتوا في حاجة ملحة إلى المساعدات الإنسانية. كما دُمرت البنية التحتية الطبية والاقتصاد السوري.

وإذ نشيد بالدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنسيق الإغاثة الإنسانية للمساعدة على التخفيف من حدة الحالة الإنسانية المروعة في سورية، فإننا نؤكد مجددا ضرورة التعجيل بالمسار السياسي من أجل التوصل إلى حل ينهي الأزمة في سورية بالوسائل السلمية.

وفي غضون ذلك، نعتقد أن من الضروري أن يتسنى إعادة بناء المستشفيات المدمرة أو المتضررة، التي هي في صميم الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك التصدي لمرض كورونا، وكذلك المدارس، لأسباب إنسانية بحتة.

إن توافق الآراء وحده هو الذي سينقذ الأرواح.

## بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشكر بدوري سوزانا سيركين على حفزها مجلس الأمن على أداء واجباته - الواجبات الأخلاقية للمجلس. وأشكر مارك لوكوك على إحاطته اليوم. لقد كنت أسمع حالة الاستعجال في صوته، وهو يعرف أن الوقت هو الآن ويعرف أنه شديد الإلحاح، لذلك أشكره على وجوده مرة أخرى معنا اليوم واتخاذ ذلك المسار المثير للمشاعر. ويمكنني أن أبلغه بأننا نعد، كما قال كريستوف، بأن نعمل ما هو أفضل في المرة القادمة - وسنعمل ما هو أفضل هذه المرة.

ستنتهي ولاية المجلس المتعلقة بآلية تقديم المعونة الإنسانية المنقذة للأرواح عبر الحدود في غضون 11 يوماً فقط. أحد عشر يوماً. ولا يمكنني أن أبلغ في تقدير مدى أهمية قرار المجلس بالنسبة لملايين الناس في جميع أنحاء سورية. والقرار المعروض على المجلس بسيط. هل سنعمل الشيء الصحيح وننقذ الأرواح أم سنترك الناس يموتون؟

والجواب واضح لدى الولايات المتحدة، كما ينبغي أن يكون لكل عضو في هذا المجلس. يجب أن نأذن للأمم المتحدة بمواصلة استخدام باب الهوى وباب السلام لمدة 12 شهراً، وهي ولاية القرار 2504 (2020) لمدة 12 شهراً، وإعادة فتح معبر اليعربية مؤقتاً إلى الشمال الشرقي لمنع انتشار مرض فيروس كورونا.

إن موقفنا مبني على الضرورة الإنسانية الجوهرية واللباقة الإنسانية الأساسية. إنه يستند إلى التزامنا بإطعام الجياع والعناية بالمرضى والقيام بكل ما في وسعنا من أجل من يعانون والمحتاجين، وتلبية الاحتياجات الأساسية. فهذه مسؤولية يشترك فيها كل منا ونحن ننظر في تجديد القرار 2504 (2020). ويجب علينا - وأعني نحن، بمعنى كل واحد منا - أن نتخذ القرار الصائب. فيجب علينا أن نتخذ إجراءات لإنقاذ الأرواح لأن الأسد ونظامه وحلفاءه لم يفوا بمسؤولياتهم الأساسية إذ يشنون الحرب على الشعب السوري. فقد حولوا المعونة الإنسانية إلى سلاح في هذه الحرب لما يقرب من عقد من الزمان.

وفي هذه اللحظة تحد تكتيكات التجويع والحصار الدنيئة التي يمارسها النظام بشدة من جهود الأمم المتحدة الداخلية لتزويد المساعدة عبر خطوط التماس إلى أماكن مثل شمال شرق سورية وركبان وريف دمشق. وهذه المجتمعات تعتمد على عبور المساعدات التي وافقت عليها دمشق، لكنها لا تحصل عليها إلا عندما يكون من المناسب سياسياً لدمشق أن تمنح موافقتها. ولهذا السبب لم يصل إلى شمال شرق سورية سوى عدد قليل من القوافل عبر خطوط التماس وهو سبب اضطراب الناس داخل مخيم ركبان للنازحين إلى العيش لشهور من دون شحنات الأمم المتحدة من الأغذية وغيرها من الإمدادات - أي الاحتياجات الأساسية.

ولأن نظام الأسد لن يسمح للأمم المتحدة بأن تستبدل توفير الأدوية والإمدادات الطبية عن طريق الآلية العابرة لخطوط التماس، يظل معبر اليعربية الخيار الأكثر فعالية والأكثر أماناً أمام الأمم المتحدة لإيصال هذه اللوازم والخدمات. ومرة أخرى، فإن هذه اللوازم والخدمات ضرورية - إنها احتياجات أساسية. ومنعها من الوصول يقوض استجابة الأمم المتحدة واستجابة جميع الجهات الفاعلة التي تعتمد على ما تستورده الأمم المتحدة من إمدادات. وعلاوة على ذلك فإن المعبر ضروري لكفالة توفير الدعم الكافي للسكان والمجتمعات التي تتعافى من ويلات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في شرق سورية، وللمساعدة على منع عودة ظهور تنظيم الدولة في العراق وسورية.

ولا يمكننا أن نخطئ في فهم عمليات التسليم المتقطعة والموافقات غير المنتظمة من قبل دمشق على أنها تقدم حقيقي تجاه تحسين واستدامة وصول المساعدات الإنسانية. وتواصل الأمم المتحدة إخبارنا بأن عمليات التسليم عبر خطوط التماس غير كافية، وأن فجوات كبيرة لا تزال قائمة بين ما يحتاج إليه ملايين السوريين وما توافق عليه دمشق. فينبغي لنا أن ننق في تقييم الأمم المتحدة وأن نتصرف على أساسه. ولهذا السبب، تكافح الولايات المتحدة من أجل تنفيذ توصية الأمين العام بتلبية الاحتياجات في شمال شرق سورية من خلال مزيج من المساعدات عبر الحدود. إن استعادة إمكانية الوصول عبر الحدود من خلال معبر اليعربية أمر ضروري إذ نعمل جميعاً مع الأمم المتحدة لجعل عمليات التسليم عبر الحدود أكثر انتظاماً وحياداً، بحيث لا تعتمد على أهواء النظام القاتل في دمشق.

ومما يثير القلق أننا نفهم أن روسيا أنهت ترتيباتها المتعلقة بتقادي الصُدام مع الأمم المتحدة، معرضة حياة الملايين في شمال غرب سورية للخطر، وواضحة المزيد من العراقيل أمام تقديم الأمم المتحدة المساعدة في هذا المجال. إن قرار روسيا غير مقبول على الإطلاق، وهو مصمم لوضع عقبات جديدة أمام تقديم المساعدة الإنسانية، مما يعرض سلامة وأمن العاملين في الحقل الإنساني في الميدان لخطر كبير. وقد صُدمنا بإقدام روسيا على اتخاذ مثل هذه الخطوة الخطيرة.

وأود أن أتطرق مباشرة إلى الاتهامات بأن عقوبات الولايات المتحدة بموجب قانون قيصر تقوض وصول المساعدات الإنسانية في سورية. إن الإيحاءات بأن عقوباتنا تمنع وصول المساعدات الإنسانية إلى سورية هي دعاية تهدف إلى صرف الانتباه عن أهوال نظام الأسد وسوء إدارته الاقتصادية غير المسؤولة. فقانون قيصر والعقوبات المفروضة على سورية لا تستهدف الأدوية أو الغذاء. إنها تركز على المعاملات الكبيرة التي تدعم الحكومة السورية أو أشخاصاً معينين يعملون نيابة عن النظام. إنها تستهدف نظام الأسد وليس الشعب السوري.

وينص قانون قيصر، علاوة على ذلك، على بعض الاستثناءات، بما في ذلك الاستثناء لمصلحة الأمن الوطني، والاستثناء الإنساني طويل المدى. وستواصل حكومة الولايات المتحدة العمل عن كثب مع المنظمات الدولية ومجتمع المساعدة الإنسانية لمعالجة أي عقبات تترتب على جزاءاتنا. ونرحب بالمحادثات مع الشركاء للعمل على تجاوز أي تحديات. وقد قدمت الولايات المتحدة، باعتبارها أكبر مانح إنساني لسورية، 10.6 بلايين دولار من المساعدات الإنسانية إلى السوريين النازحين والمتضررين من النزاع داخل وخارج مناطق سيطرة النظام وفي جميع أنحاء المنطقة. فقانون قيصر لا يغير هذا، وستواصل دعمنا من خلال مختلف شركائنا المنفذين الدوليين والسوريين.

وكما سمعنا من الذين استمعنا إليهم، يجب ألا نتلاعب بحياة الشعب السوري على الإطلاق. فسورية على شفا مجاعة. وقد ارتفع عدد حالات كوفيد-19 المبلغ عنها بالفعل، على الرغم من أنها لا تزال منخفضة، إلى خمسة أضعاف ما كانت عليه قبل شهر واحد فقط، ونحن نعلم أنه لا توجد مجموعات كافية من أدوات الفحص ومعدات الحماية الشخصية والأدوية للحيلولة دون انتشار المرض في سورية.

ولذا، أود أن أسأل جميع أعضاء المجلس كيف يمكنهم أن ينظروا إلى الوضع في سورية ثم لا يؤديوا التجديد الكامل للآلية العابرة للحدود لشمال غرب وشمال شرق سورية؟ وكما قالت سوزانا، كيف يمكننا المساومة بحياة وصحة السوريين؟ إن هذا أمر غير معقول.

ويقع على عاتق المجلس التزام أخلاقي تجاه الشعب السوري بضمان حصوله على المساعدة وضمان بقائه وضمان أن تكون الآلية العابرة للحدود أكثر حيوية الآن من أي وقت مضى في ضوء جائحة كوفيد-19.

وستلبي إدارة ترامب الدعوة للوفاء بهذا الالتزام. ونحتاج من الجميع أن يستجيبوا لهذه الدعوة. وأحث جميع أعضاء المجلس على الوقوف إلى جانبنا وعدم التراجع في مواجهة معارضة الاتحاد الروسي وهو يعمل على حماية مصالحه السياسية والعسكرية في المنطقة.

تعلمون، السيد الرئيس، أنني طرحت في مستهل كلمتي سؤالاً بسيطاً جداً: هل سنفعل ما هو صائب لإنقاذ الأرواح، أم أننا سندع الناس يموتون؟ وآمل أن تكون الإجابة على هذا السؤال واضحة للجميع لأنها فعلاً في غاية البساطة. إنني أعرف موقفنا، وآمل أن ينضم إلي الآخرون.

وأود أن اختتم برسالة مباشرة إلى الشعب السوري - إلى الكثيرين ممن قابلتهم عندما سافرت إلى معبر باب الهوى الحدودي في آذار/مارس: "لن نتنازل الولايات المتحدة عن التزامنا تجاهكم. وسوف نبذل كل ما في وسعنا لنحضر لكم العون والمساعدات التي تحتاجون إليها - الاحتياجات الأساسية - من أجل البقاء والازدهار وتهيئة مستقبل أفضل لأنفسكم وعائلاتكم. وأنا شخصياً لن أرتاح حتى تلبية احتياجات كل طفل وامرأة ورجل. وقد حان الوقت الآن. إننا معكم، وسنبقى معكم».

## المرفق الخامس عشر

## بيان الممثل الدائم لفيت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

في البداية، أشارك زملائي الآخرين التعبير عن امتناننا لجميع العاملين في المجال الإنساني الذين يعملون في الميدان في سورية.

وأشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك والسيدة سوزانا سيركين على إحاطتهما.

أولا وقبل كل شيء، لا يزال يساورنا قلق عميق إزاء الحالة الإنسانية عموما في سورية، التي تفاقمت بسبب الآثار الحالية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والضائقة الاقتصادية المتزايدة. فهذه الطبقات الإضافية تزيد من الإخلال برفاه الشعب السوري بالإضافة إلى نظام الرعاية الصحية الهش في سورية - نتيجة لما يقرب من عقد من النزاع.

لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لمعالجة خطورة الوضع الإنساني الراهن في سوريا. وأشارت تقارير الأمين العام الأخيرة إلى حقائق وأرقام مثيرة للقلق، منها أن أكثر من 11 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة، وأن 9.3 ملايين شخص منهم يواجهون انعدام الأمن الغذائي ونقصا حادا في السلع الأساسية وأسعار المواد الغذائية التي تضاعفت إلى مستوى قياسي خلال سنة واحدة، وأن هناك ملايين المشردين الذين لا تتوفر لهم سوى فرص محدودة للحصول على المتطلبات الأساسية.

ثانيا، فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية في سوريا، نرحب بجهود المجتمع الدولي لتقديم المساعدة بما فيها القدرة على التأهب والتصدي لجائحة كوفيد-19.

ومن المشجع أن نرى أن اتفاق وقف إطلاق النار في الشمال الغربي لا يزال ساريا بوجه عام، مما يسهل بذل المزيد من جهود المساعدة بطريقة فعالة. ومع ذلك، لا يزال عدم الاستقرار وخطر التصعيد مستمرين بلا هوادة، مما يعرض أرواح المدنيين للخطر.

ونحيط علما بأنه قد تسنى إيصال الإمدادات التي قدمتها منظمة الصحة العالمية إلى المنطقة الشمالية الشرقية، فضلا عن إيصالها من مصادر أخرى. ولكن لا يزال الإبلاغ مستمرا عن نقص حاد في الإمدادات الطبية، خاصة مع وجود إصابات مؤكدة بمرض فيروس كورونا في تلك المنطقة.

وعليه، ندعو الحكومة السورية التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن معالجة الحالة الإنسانية في البلد إلى مواصلة تعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة والأطراف الأخرى ذات الصلة لتحسين الاستجابة الإنسانية، ولا سيما في الشمال الشرقي.

ونكرر دعوتنا للمجتمع الدولي إلى زيادة الدعم الإنساني لسوريا بغية تجاوز هذا الوقت الحرج. ومن المهم أن يحافظ المجتمع الدولي على وحدة صفوفه تماما في دعم المحتاجين.

في ذلك الصدد، وإذ نشيد بالجهود الكبيرة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والمقاولون والأطراف الأخرى، نلاحظ أيضا أن تقرير الأمين العام (S/2020/576) يقر أيضا بأنه يتم توزيع المساعدة أساسا من قبل الجهات الفاعلة الوطنية، وأنه سمح لوكالات الأمم المتحدة بالوصول في عدد من المحافظات السورية.

ولتسهيل هذا العمل الهام، نكرر تأييدنا للنداء الذي وجهه الأمين العام ومبعوثه الخاص بوقف إطلاق النار في جميع أنحاء سوريا. ونحث جميع الأطراف على الاستجابة لذلك النداء ووقف جميع الأعمال

العنصرية من أجل تهيئة الظروف المثلى لوصول المساعدات الإنسانية بشكل مستمر ودون عوائق إلى مختلف أنحاء سوريا. ومن المهم أيضا ضمان عدم إضعاف قدرة سوريا على التصدي لجائحة كوفيد-19 بأي من الجزاءات كما حث الأمين العام.

ولا شك أن الحل السياسي الشامل للنزاع في سوريا شرط أساسي لإيجاد حل مستدام لجميع المسائل الإنسانية فيها. ونود أن نؤكد أهمية تنفيذ عملية سورية بقيادة سورية تتماشى مع القرار 2254 (2015) وفقا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الاحترام الكامل لمبادئ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

## المرفق السادس عشر

## بيان الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، بشار الجعفري

[الأصل: بالإنكليزية، والعربية]

لقد صدق سقراط عندما قال: "إن الإنسانية ليست ديناً بل مكانة يصل إليها بعض الناس". وفي هذا السياق، من المؤكد أن حكومات بعض البلدان الغربية التي تحاول الترويج لنفسها بوصفها مثالا للإنسانية والأخلاق قد فشلت في الارتقاء إلى تلك المكانة. وقد أكدت ذلك الحكومات ذاتها مرة أخرى عندما سَدَت آذانها عن النداء الذي وجهه الأمين العام في 23 آذار/مارس للتخلي عن التدابير القسرية الأحادية. بل على العكس من ذلك سارعت تلك البلدان إلى الإعلان عن تمديد تلك التدابير وتشيديها. فشلت نتيجة لذلك في اختبار المصادقية والإنسانية.

ألا تستحق معاناة بليونيين شخص بسبب التدابير القسرية الأحادية عقد اجتماعات طارئة للمجلس لإنهاء تلك الجريمة ضد الإنسانية ومساءلة المسؤولين عنها؟ ألا يستحق رفع تلك التدابير المفروضة على 24 مليون سوري اتخاذ إجراءات فورية من قبل من يسميان المشاركين في صياغة القرارات المتعلقة بالوضع الإنساني بدلاً مما شهدناه اليوم وفي اجتماعات المجلس الأخرى ذات الصلة - أي الجهود المحمومة للترويج للدعاءات والانتهاكات الكاذبة والمحاولات الفاشلة للتهرب من المسؤولية عن الإرهاب الاقتصادي والعقاب الجماعي المفروض على ملايين المدنيين السوريين؟

وكيف يمكن للمرء أن يتوقع أن يظن أي عاقل أن لألمانيا وبلجيكا، بوصفهما المشاركين في صياغة القرارات المتعلقة بالوضع الإنساني، وخلفهما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، أي نية حسنة أو اهتمام إنساني بأمن ورفاه السوريين، في وقت يستهدفان فيه جميع السوريين عن طريق الإضرار بسبل عيشهم وعرقلة حصول الأطفال على الدواء والغذاء وأمن وموارد بلادهم؟ وبالإضافة إلى ذلك، تؤيد تلك البلدان الاحتلال الأمريكي التركي الإسرائيلي لأجزاء من بلدي، وكذلك الجرائم التي ترتكب بصورة مباشرة أو غير مباشرة من قبل الميليشيات الانفصالية والمنظمات الإرهابية العميلة. ومن المحزن للغاية أن يرى الأحرار في العالم أن تلك البلدان تؤدي دور الخصم والحكم والقائم على تنفيذ الأحكام في المجلس.

لقد أصرت حكومات بعض أعضاء المجلس على سياساتها العدائية تجاه بلدي إلى درجة العجز التام عن أداء أي دور إيجابي أو بناء فيما يتعلق بالحالة في بلدي والمنطقة. ويشهد على ذلك الصمت والضغط الذي تمارسه على مجلس الأمن هذه الدول الأعضاء التي تسعى إلى تحويله إلى محفل لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

ويبدو أن حكومات هذه البلدان تستسلم لأهواء وطموحات الإدارة الأمريكية، وهي مولعة بسياسات الاحتلال والترك والتترك ودعم الإرهاب الذي يمارسه نظام أردوغان على أراضي بلدي. كما تدعم تلك الحكومات أطماع أردوغان التوسعية وجرائمه ضد سوريا والعراق ومصر وليبيا وتونس وأرمينيا واليونان وقبرص، فضلاً عن انتهاكاته لحقوق جميع معارضيه من الشعب التركي الصديق. وكانت هذه الانتهاكات واضحة في أعقاب محاولة الانقلاب المزعومة. ويعلم جميع الحاضرين تماماً أن الانقلاب قد أعقبته انتهاكات جسيمة لحقوق عشرات الآلاف من المدنيين وموظفي الدولة التركية.

وأود أن أكون واضحاً: فحتى لو كان البعض يحلم بتكرار تجربة الاحتلال التركي لأجزاء من قبرص منذ عام 1974 في بلدي، فإننا لن نسمح بحدوث ذلك حتى وإن كان حلف شمال الأطلسي نفسه وراء أردوغان.

وأدعو زملائي ممثلي منظمة حلف شمال الأطلسي في المجلس إلى الإجابة على أسئلتنا بصراحة ودون مواربة: هل يؤيدون القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، أم أنهم يؤيدون الاحتلال الأمريكي التركي - الإسرائيلي لأجزاء من بلدي؟

وهل يحترمون ما ورد في قرارات المجلس بشأن سيادة بلدي ووحدته وسلامة أراضيه، أم أنهم يؤيدون المساعي الرامية إلى التخلي عن الوضع الأمني أو تقنيته والاستمرار في زعزعة استقرار منطقتنا وتخريبها؟

هل يؤمنون بجدوى مكافحة الإرهاب وتخليص المدنيين من سيطرة المنظمات الإرهابية، أم أن الاستثمار في الإرهاب مسموح ومرغوب فيه عندما يخدم مخططاتهم؟

هل يؤمنون بمبادئ العمل الإنساني، أم أن محاصرة السوريين وترهيبهم وشن القتال عليهم مشروع طالما أنه يخدم مصالحهم ومخططاتهم؟

وكيف يفسرون صمتهم عن منع أردوغان القوافل الإنسانية من داخل سوريا من الوصول إلى المناطق التي يحتلها في الشمال الغربي، كما كان الحال مع القافلة التي وافقت عليها الحكومة السورية في 14 نيسان/أبريل، والتي كان من المفترض أن تصل إلى منطقة أتابر ومحيطها، ولكن لم يتمكن بعد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من إيصال إمداداتها؟

وإذا منعتم هذا المجلس من القيام بمسؤولياته الأساسية في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، فمن هي المرجعية الدولية البديلة التي يمكن انتمائها على مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة؟

مجدداً، يقوم القائمون على الصياغة بإعداد مشروع قرار لتمديد مفاعل القرار 2165 (2014) الخاص بالعمل عبر الحدود. ولن أستفيض هنا في شرح موقف بلدي المعروف لديكم والرافض لمثل هذه القرارات التي تبتعد كل البعد عن الأهداف الإنسانية المفترضة فيها وعن أحكام قرار الجمعية العامة 46/182، والتي تهدف لخدمة أجددات الحكومات المعادية لبلدي والمساس بسيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيهما استناداً لادعاءات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المسيسة وتقاريره المشوهة، وتتجاهل تلك القرارات الجهود الجبارة التي تبذلها مؤسسات الدولة السورية وشركاؤها في العمل الإنساني بالتعاون مع الدول الحليفة والصديقة.

إن القرار 2165 (2014) كان تدبيراً استثنائياً مؤقتاً اتخذته مجلس الأمن في ظروف معينة لم تعد قائمة، ولا يمكن السماح باستدامته أو تعزيزه بتضمين القرار معايير إضافية تخدم الاحتلال وتهدد سلامة ووحدة الأراضي السورية. إن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قادر على العمل من داخل سورية واستخدام المعابر الرسمية المعتمدة لإدخال المساعدات بما فيها معبراً البوكمال ونصيب ومطاراً حلب والقامشلي.

وعوضاً عن إضاعة الوقت في تقارير المكتب المضللة وما تتضمنه من تفاصيل لا طائل منها، فإن على المجلس التصدي للأسباب الجذرية للأزمة والتي من شأن معالجتها إعادة الأمن والاستقرار والارتقاء بالوضع الإنساني، ألا وهي إنهاء الاحتلال الأمريكي - التركي ووضع حد لجرائمه بما فيها تدمير البنى

التحتية ونهب ثروات سورية المتنوعة وحرق المحاصيل الزراعية، والتصدي للأسباب الجذرية للأزمة بدعم جهود الدولة السورية وحلفائها لمكافحة الإرهاب، إضافة إلى الرفع الفوري للتدابير القسرية الأحادية الجانب التي لا تقتصر آثارها على معيشة ملايين السوريين فحسب وإنما تهدف من ضمن جملة أمور إلى تجزئة بلدي. وهذا ما يؤكد قانون قيصر سيء الذكر الذي استنتى مناطق شمالي شرق سورية من أحكامه بهدف تشجيع النزعات الانفصالية لدى الميليشيات العميلة للاحتلال ومحاولة خلق وقائع جديدة على الأرض.

يجدد وفد بلدي مطالبته الدول التي تعهدت والتزمت باحترام القانون الدولي وصون السلم والأمن الدوليين بوضع حد لتسييس الشأن الإنساني في بلدي ودعم جهود الدولة السورية في المجالين الإنساني والتنموي ورفض الشروط السياسية والإملاءات المرفوضة التي تضعها بعض الحكومات، بهدف عرقلة جهود الإعمار والتعافي وكذلك إعادة السوريين المهجرين.

وتجدد حكومة بلدي التأكيد على موقفها من مؤتمرات بروكسل للمانحين باعتبارها مجرد فعاليات استعراضية دعائية تهدف لخدمة أجنداث حكومات بعض الدول المنظمة لها والمشاركة فيها في تسييس العمل الإنساني ومحاولة فرض شروطها المسيسة ولاءاتها العقيمة. وتؤكد حكومة بلدي أنها لا تعترف بأي اجتماعات أو مبادرات تعقد بشأن سورية دون مشاركتها والتنسيق الكامل معها، وتجدد مطالبتها الأمم المتحدة بعدم المشاركة في مثل هذه المؤتمرات حفاظاً على نزاهة دورها واحتراماً لمعايير العمل الإنساني وفقاً للقرار 182/46.

ختاماً، إن دعوة الرئاسة لشهود الزور لتقديم إحاطة أمام مجلس الأمن لا يخدم المسألة النبيلة التي انكبّ مجلس الأمن على التعامل معها على مدى أكثر من 100 جلسة حتى الآن. وهي سوء استخدام متعمّد لآليات المجلس بهدف تشويه الحقائق وتضليل أعضاء المجلس.

لقد تكرر مشهد استحضار وكلاء أجهزة الكذب في جلسات المجلس سواء تعلق الأمر بالوضع الإنساني أو السياسي أو الملف الكيماوي، وهذا بحدّ ذاته يؤكد مدى تحامل أعداء سورية في هذا المجلس على بلدي، ومدى إحباطهم من فشل رهانهم على الإرهاب والعقوبات طوال سنوات الأزمة.

إن الدور المناط بالضيوف الذين تدعوهم الرئاسة للحديث أمام المجلس حول مسألة إنسانية يجب أن يكون دوراً مسؤولاً وإنسانياً حصراً وليس دوراً ناقداً متحاملاً مسماً ومحرضاً ضد بلدي، حكومة وشعباً.

إن من يتحدّث عن الوضع الإنساني في أي مكان يجب أن يكون بمستوى الأمانة وأن يتم تنقيفه بأحكام الميثاق وضوابط الحديث وأصول التخاطب.

### بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون سينيرلي أوغلو

أولاً، أود أن أشكر وكيل الأمين العام لوكوك والسيدة سوزانا سيركين على إحاطتهما. وأود أيضاً أن أشيد بالعمل الشجاع والمتفاني الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجميع المنظمات الإنسانية للوصول إلى ملايين السوريين المحتاجين.

أدت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والأزمة الاقتصادية إلى تفاقم الكارثة الإنسانية القائمة في سورية. ويعتمد ملايين السوريين على استمرار العمليات عبر الحدود من أجل بقائهم.

وبات 3 ملايين سوري من أصل 4 ملايين في الشمال الغربي نازحين داخليا. ويستضيف ما يقرب من 1 000 مخيم أكثر من 1.4 مليون نازح؛ 80 في المائة منهم من النساء والأطفال.

وقد قمنا ببناء 11 000 منزل من الطوب حتى الآن لتحسين ظروف النازحين داخليا الذين يعيشون في خيام في المنطقة الحدودية. ومولنا هذا البناء من مواردنا الخاصة، ولكن من الواضح أنه لا يكفي لتلبية الاحتياجات الحالية. ونتوقع من المانحين أن يتدخلوا للمساعدة في هذا الجهد.

ومنذ إنشاء آلية رصد المساعدة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، في عام 2014، نُفذت 88 في المائة من العمليات عن طريق معبري باب الهوى وباب السلام الحدوديين. ومنذ 10 كانون الثاني/يناير، كانت هاتان البوابتان الحدوديتان القناتين الوحيدتين لإيصال المعونة، وقد استخدمتهما أكثر من 7 000 شاحنة تابعة للأمم المتحدة.

وحتى هذا اليوم، تتواصل العمليات عبر الحدود بمستويات قياسية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الحادة. وفي إطار جهود الوقاية والتأهب لكوفيد-19، يجري إيصال ما يقرب من 11 000 مجموعة اختبار والألاف من المواد الأخرى ذات الصلة بالجائحة إلى إدلب من خلال الآلية. غير أن هذا يعادل أقل من 1 في المائة من الاحتياجات الفعلية.

ولنكن واضحين: لا توجد إمكانية لعبور لخطوط التماس من المناطق التي يسيطر عليها النظام إلى الشمال الغربي، ولا يمكن أن تكون العمليات عبر خطوط التماس بديلا عن المساعدة عبر الحدود.

ويعلم المجلس علم اليقين أن النظام يعتبر التطلعات المشروعة للشعب السوري إرهابا، ويسمي أبناء شعبه الذين يتطلعون إلى مستقبل أفضل بالإرهابيين، ويلوم من يقف إلى جانب الشعب السوري على أنه من مؤيدي الإرهاب. إن الادعاءات الوقحة بتحويل المساعدات عن وجهتها هي نتاج ذلك العقل المريض.

وأود أن أسلط بعض الضوء على أنشطة آلية الرصد التي تضطلع بها الأمم المتحدة حصرا من أجل إيصال المساعدة الإنسانية عبر الحدود. إن العمليات عبر الحدود، كما أكد كل من الأمين العام ووكيل الأمين العام لوكوك، هي أحد أكثر نظم إيصال المعونة تمحيصا في العالم. فمنذ البداية إلى تمام النهاية، يجري رصد القوافل ومواد المعونة في مراحل مختلفة وبأكثر التكنولوجيات تقدما.

وفي تركيا، ما إن يتم تحميل الشاحنات بالمواد الإنسانية وتصادق عليها آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة حتى يرافقها مسؤولون أترك ومسؤولون من الأمم المتحدة من منطقة الشحن العابر إلى نقطة العبور الحدودية. وتقوم المساحات الضوئية بفحص كل شاحنة لتقديم عرض تفصيلي لمحتوياتها. ويكفل النظام

المعمول به عملية تتسم بقدر كبير من المساءلة والفعالية والشفافية. وإذا ما تم إنهاء الآلية العابرة للحدود، فإننا سنفقد الوسائل القائمة للإخطار والشفافية والرصد والمراقبة.

لذا، أود أن أطرح سؤالاً بسيطاً على المجلس: هل يفضل حرمان عمليات إيصال المعونة الإنسانية من فوائد هذا النظام المتين؟

وإذ تقع على عاتقنا المسؤولية الجماعية عن ضمان بقاء هؤلاء الضعفاء، هل سنضع وعودنا جانبا ونترك السوريين تحت رحمة النظام القاتل الذي لم يجلب سوى المزيد من المعاناة لشعبه؟ هل هذا هو المستقبل الذي نتوقعه لهم؟

إن حالة المفاوضات الجارية بشأن تجديد الآلية العابرة للحدود تشكل مصدراً للقلق. فليس لهذه الآلية بديل ويجب أن تستمر بلا هوادة. ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا للوصول إلى كل سوري محتاج. وعرقلة ذلك الهدف أمر لا مبرر له.

وأود كذلك أن أتطرق إلى النداء الصائب الذي وجهته 18 منظمة سورية غير حكومية طالبة إدراج معبر تل أبيب الحدودي في الآلية. فقد عرضنا هذا الخيار على المجلس، كما هو معروف جيداً، من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية في الشمال الشرقي ولا يزال مطروحاً. وكما قلت من قبل، فإن ذلك المعبر مستخدم بالفعل. فقد وجه بلدنا 412 قافلة مساعدات إنسانية عبر ذلك المعبر منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

لقد أدى نحو 500 هجوم على مرافق صحية في غضون أربع سنوات إلى مقتل مئات المدنيين والعاملين في مجال الرعاية الصحية في سورية، ولا سيما في الشمال الغربي. ويستلزم احترام القانون الدولي الإنساني حماية العاملين في المجال الإنساني والبنية التحتية المدنية. وآلية الأمم المتحدة لفض النزاعات أداة لا غنى عنها لتحقيق تلك الغاية.

وستواصل تركيا العمل بشكل كامل مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أجل تنفيذ آلية الأمم المتحدة لفض النزاعات، وندعو الجميع إلى أن يفعلوا الشيء نفسه.

ونظراً إلى حملة النظام العسكرية الواسعة النطاق على شعبه قد أجبرت 13 مليون سوري على الفرار من ديارهم وأزهقت أرواحاً لا حصر لها، فإننا بحاجة إلى زيادة مشاركة أكبر الأمم المتحدة في البلد لا تقليلها.

فالشعب السوري المحاصر سيُجوع ويجبر على الاستسلام من جراء القصف في غياب آلية الأمم المتحدة العابرة للحدود. ولا يمكن التسامح مع إساءة استخدام المسائل الإنسانية كنقاط تفاوض تافهة.

وينبغي لنا ألا ننسى أنه لا يمكن تحقيق الحل السياسي الدائم ما لم تستمر المساعدة الإنسانية الأساسية في الوصول إلى المحتاجين في جميع أنحاء البلد. كما سيؤثر إنهاء الآلية سلباً على العملية السياسية.

ولذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يتقيد بالتزامه بحماية المدنيين في سورية من خلال تجديد آلية عبور الحدود لمدة 12 شهراً على الأقل.

وأخيراً، ألاحظ أنه قد أسيء استخدام هذا المنتدى مرة أخرى اليوم كمنبر للتضليل الصريح والأكاذيب والاتهامات الوهمية من قبل ما يسمى بممثل نظام الأسد المجرم. فهو لا يمثل الشعب السوري، ولن أشرفه بالرد عليه.

وستظل تركيا صوتاً لمطالب الشعب السوري إلى أن تتحقق تطلعاته المشروعة.

---